المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقييم حالة

الأجندة الإماراتية تجاه الجزر اليمنية

إعداد
عاتق جار الله
صالح بن غالب

الأجندة الإماراتية تجاه الجزر اليمنية

الأجندة الإماراتية تجاه الجزر اليمنية

إعداد
عاتـــق جـــار الله
صـــالح بن غـــالب

الطبعة الأولى - 2021

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز المخا للدراسات

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

الفهرس

مقدِّمة ٧

الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى: الأجندات والمآلات المحتملة ١١

مدخل ١٣

أوَّلًا: الأهميَّة الإستراتيجيَّة والجيوسياسيَّة لأرخبيل سقطرى ١٦

ثانيًا: دوافع وأهداف الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى ٢٢

ثالثًا: أدوات ووسائل النُّفوذ الإماراتي في أرخبيل سقطرى ٢٦

١ ـ أدوات ووسائل السَّيطرة النَّاعمة ٢٦

٢ ـ أدوات ووسائل السَّيطرة الصَّلبة ٣٢

رابعًا: علاقة الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى بأجندات القوى الدُّوليَّة الكبرى ٣٦

خامسًا: الآثار المترتِّبة على الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى ٤٢

١ ـ انتهاك سيادة اليمن وسلامة أراضيه ٤٢

٢ ـ تفكيك نسيج المجتمع السُّقطري ٤٣

٣ ـ الإضرار بالحياة البيئيَّة ٤٣

الموضوع	الصفحة

جزيرة ميون.. البعد الإستراتيجي وصراع السَّيطرة	٤٥
مدخل	٤٧
أوَّلا: الأهميَّة الإستراتيجيَّة والجيوسياسيَّة لجزيرة ميون	٥١
ثانيًا: طبيعة الوجود الإماراتي في ميون	٥٤
ثالثًا: موقف الشَّرعيَّة مِن القاعدة الإماراتيَّة	٦٠
رابعا: الأجندات الإقليميَّة والدُّوليَّة	٦٤
جزر في مهب الأطماع.. أرخبيل حنيش!	٦٩
الموقع والخصائص	٧١
الأهميَّة الإستراتيجيَّة	٧٢
الأطماع الإماراتيَّة في الجزر اليمنيَّة	٧٤
إخراج الجزر اليمنيَّة عن سلطة الشَّرعيَّة	٧٨
الأمن القومي اليمني والجزر اليمنيَّة	٨٠
الخاتمة	٨٣
مستقبل نفوذ الإمارات في الجزر اليمنيَّة	٨٣
النَّتائج	٩٣
التَّوصيات	٩٥
المراجع	٩٧

مقدِّمة

تعاني اليمن ـ منذ عام ٢٠١١م ـ مِن صراع دموي عنيف، تأسَّس على قاعدة مِن النِّزاعات السِّياسيَّة والمذهبيَّة والمناطقيَّة، مع تغذية الدُّول الإقليميَّة والأجنبيَّة لأسباب الصِّراع، وقيامها بإدارته، واستثماره لصالح أجندتها، ومصالحها مهما كانت تضرُّ باليمن أرضًا، وشعبًا، ودولة، وحضارة. وقد سمح هذا الصِّراع لبعض الأطراف الإقليميَّة باختراق المجال السِّيادي لليمن، وانتهاك استقلاله، وتهديد وحدته، دون أيِّ رادع. فمع استدعاء الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، مجلس تعاون دول الخليج العربيَّة لدعم «الشَّرعيَّة» في اليمن، ضدَّ قوى الانقلاب الَّتي أسقطت صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وسعت لفرض سيطرتها على كافَّة الأراضي اليمنيَّة، أصبح التَّدخُّل

الإقليمي حقيقة ملموسة على أرض الواقع.

قامت دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة بالدَّور الأكبر في التَّدخُّل في الشَّأن اليمني، تحت غطاء «التَّحالف العربي»، الَّذي أُعلن عنه في مارس ٢٠١٥م، بقيادة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة. وكانت عمليَّة «عاصفة الحزم»، الَّتي انطلقت في ٢٥ مارس مِن ذات العام، ذريعة للوجود العسكري الإماراتي في مدينة عدن، والمحافظات الجنوبيَّة، كقوَّة مساندة للجيش الوطني. غير أنَّ هذا الوجود المفترض توجُّهه نحو تحرير المحافظات الشَّماليَّة والعاصمة صنعاء مِن قوى الانقلاب بات يتمدَّد في الجغرافيا اليمنيَّة بعيدًا عن أرض المعركة، وخارج دائرة الصِّراع. لقد فرضت الإمارات وجودها العسكري في محافظة حضرموت، وشبوة، والمهرة، ولحج، بالإضافة إلى عدن. وكانت المبرِّرات وراء هذا التَّمدُّد الدَّواعي الأمنيَّة، والتَّحكم بمنافذ البلاد لوقف تهريب السِّلاح إلى صنعاء!

تحت هذه اليافطة؛ أضحت الموانئ والسَّواحل اليمنيَّة هدفًا واضحًا للوجود العسكري الإماراتي، ومع مرور الوقت، وتمكين قوى مسلَّحة موالية لها، وخادمة لأجنداتها، وصل التَّمدد الإماراتي إلى الجزر اليمنيَّة

المختلفة، بما فيها تلك الموجودة في المحيط الهندي، أو المقابلة لسواحل المحافظات الجنوبيَّة على بحر العرب، أو المقابلة لسواحل المحافظات الشَّماليَّة على البحر الأحمر. وبدا واضحًا أنَّ هناك أهدافًا خفيَّة، وأجندات خاصَّة تسعى دولة الإمارات لتحقيقها. خاصَّة مع قيامها بأدوار سياسيَّة وعسكريَّة وأمنيَّة واقتصاديَّة في سبيل إضعاف الحكومة الشَّرعيَّة ووجودها على أرض الواقع في المناطق الجنوبيَّة، وتلك المحرَّرة مِن قوى الانقلاب.

خلال سبع سنوات مِن الحرب، استولت الإمارات على الموانئ والمرافئ السَّاحليَّة، وعطَّلتها، كما عطَّلت تصدير النَّفط والغاز، وساهمت في تغذية القوى المتمرِّدة على الدَّولة في الجنوب، وإيقاف التَّقدُّم نحو صنعاء. وهي تعمل جاهدة على تغيير حقائق الواقع على الأرض في المناطق الجنوبيَّة، وتسعى لفرض أجنداتها بالتَّحالف مع قوى دوليَّة، مِن خلال التَّقاطع معها في خطوط المصالح، والأمن، والتَّحالفات السِّياسيَّة.

يتناول هذا الكتاب قضيَّة الجزر اليمنيَّة الَّتي باتت جزءًا مِن الملفِّ اليمني الشَّائك، حيث يجري تغيير

معالم الأرض، وملامح الديموغرافيا السُّكَّانيَّة، وموازين القوى الحزبيَّة اليمنيَّة، لصالح دولة الإمارات، والحلفاء الَّذين يقفون وراء قيامها بهذه الأدوار الَّتي ما كان لها أن تقوم بها لولا حصولها على ضوء أخضر، إقليميًّا ودوليًّا. ويطرح الكتاب موضوعي «أرخبيل سقطرى» و«جزيرة ميون»، مسلطًا الضَّوء على سياقات وأبعاد الوجود الإماراتي فيهما، مساهمة منَّه في تشكيل وعي وطني تجاه قضايا تمسُّ أمن واستقلال وسيادة ووحدة اليمن ـ حاضرًا ومستقبلًا.

الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى:
الأجندات والمآلات المحتملة

عاتق جار اللّه

مدخل:

تصنف الإمارات العربيَّة المتَّحدة وفق أدبيَّات العلاقات الدُّوليَّة ضمن القوى الصُّغرى، كونها لا تمتلك الكثير مِن عناصر القوَّة الطَّبيعيَّة، والدِّيمغرافيَّة، والعسكريَّة، باستثناء قدرتها الماليَّة، التي تَجسِر بها هذه الفجوة. وعادة ما تتحرَّك مثل هذه القوى أو الدُّول، تحت غطاء قوى إقليميَّة أو دوليَّة أكبر، لاتكساب أو تعويض عناصر القوة تلك، وهذا ما يبرُز في تدخُّل الإمارات في اليمن، خصوصًا أرخبيل سقطرى، تحت مظلَّة ما يُسمَّى «التَّحالف العربيَّ» الذي تقوده المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، دعمًا للحكومة اليمنية المتعترف بها دوليًّا، أمام الحوثيين (أنصار اللّه)، الذين استولوا على السلطة عام ٢٠١٤م.

أسهم الموقف الضَّعيف لهذه الحكومة، طيلة سبع

سنوات، تقريبًا، مِن نشوب الحرب في البلاد، ثمَّ تدخُّل «التَّحالف العربي» عسكريًّا، في مارس ٢٠١٥م، في إغراء الإمارات على السَّيطرة التَّدريجيَّة، غير المباشرة، على أرخبيل سقطرى الواقع غربي المحيط الهندي. وقد أبرزت أحداث العنف الَّتي انتزعت تدريجيًّا الأرخبيل مِن قبضة الحكومة الشَّرعيَّة، وتمكين «المجلس الانتقالي» الجنوبي مِنها، أنَّ الإمارات تسير في اتِّجاه مغايرٍ لأهداف التَّحالف المعلنة عند تدخُّله عام ٢٠١٥م، والَّتي ضمنت عودة الحكومة المعترف بها دوليًّا، ووحدة اليمن، وسلامة أراضيه.

بناء على ما سبق، وعلى الأطر النَّظريَّة السِّياسيَّة ذات الصِّلة، فإن سُلوك الإمارات في سقطرى لا يستقيم مع موقعها، وحجمها في ميزان القوى الإقليميَّة، والدُّوليَّة، قياسًا بالقوى الدُّوليَّة الكبرى الَّتي لديها أجندات توسعيَّة تضع أرخبيل سقطرى موضع أقرانه في المحيط الهندي، لما يتمتَّع به مِن خصائص إستراتيجيَّة وجيوسياسيَّة بالغة الأثر في المصالح الدُّوليَّة.

وفي هذه الدِّراسة، يجري طرح إشكاليَّة طبيعة الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى، بالتَّركيز على مسألة ما إذا كان هذا الدَّور نابعًا مِن بواعث ذاتيَّة

مستقلة الأهداف، أم منساقًا وراء قوى إقليميَّة أو دوليَّة، تضطلع الإمارات بوظيفةٍ معينةٍ فيه، خدمةً لهذه القوى. وستُثار هذه الإشكاليَّة في سياق الإجابات الَّتي تسعى إليها الأسئلة التَّالية:

ـ ما الأهميَّة الإستراتيجيَّة والجيوسياسيَّة لأرخبيل سقطرى؟

ـ ما دوافع وأهداف الدَّور الَّذي تلعبه الإمارات في أرخبيل سقطرى؟

ـ كيف تمكَّنت الإمارات مِن فرض نفوذها في أرخبيل سقطرى؟

ـ ما علاقة دور الإمارات في أرخبيل سقطرى بأجندات القوى الدُّوليَّة الكبرى؟

ـ ما الآثار المترتبة على الدَّور الَّذي تقوم به الإمارات في أرخبيل سقطرى؟

ـ ما مستقبل نفوذ الإمارات في أرخبيل سقطرى؟

أوَّلاً: الأهميَّة الإستراتيجيَّة والجيوسياسيَّة لأرخبيل سقطرى:

يقع أرخبيل سقطرى في بحر العرب، إلى الجنوب مِن شبه الجزيرة العربيَّة، قبالة ساحل محافظة المهرة شرقي اليمن، ويبلغ بعدها عن البرِّ الرَّئيس للبلاد نحو ٣٨٠ كم. ويبلغ طول جزيرة (سقطرى)، الجزيرة الأم للأرخبيل، (١٣٥) كم، وأقصى عرض لها (٤٢) كم، أمَّا مساحتها فتبلغ (٣,٦٥٠) كم٢، ويبلغ طول شريطها السَّاحلي نحو (٣٠٠) كم[١]. ومن أبرز جزر الأرخبيل، خمس جزر، كلُّها صغيرة، عدا الجزيرة الأم (سقطرى).

يضم الأرخبيل ثروة بيئيَّة، هي الأندر والأغرب عالميًّا؛ حيث إنَّ (٧٣٪) مِن أنواع النَّباتات، مِن أصل (٥٢٨) نوعًا، و(٩٠٪) مِن أنواع الزَّواحف، و(٥٩٪) مِن أنواع الحلزونيَّات البريَّة، الموجودة فيها، غير موجودة في أيِّ مناطق أخرى مِن العالم. أمَّا بالنسبة

(١) كنعان الحميري، جزيرة سقطرى اليمنية قلب الصراع الدامي، أندبندنت عربية، في: ٢٠٢٠/٠٦/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3hezZZo

إلى الطيور، فإنّها تأوي أنواعًا مهمَّة منها، على مستوى العالم، تصل إلى (٢٩١) نوعًا، يتوالد مِنها في سقطرى (٤٤) نوعًا، فيما يهاجر مِنها بانتظام (٥٨) نوعًا، بينها أنواع مهدَّدة بالانقراض.

بالمثل، تتميَّز الحياة البحريَّة في سقطرى بالتنوُّع الكبير؛ حيث يوجد (٣٥٢) نوعًا مِن المرجان الباني للشُّعب، و(٧٣٠) نوعًا مِن الأسماك السَّاحليَّة، فضلا عن (٣٠٠) نوع مِن السَّراطين والكركند والإربيان[١]. وهذا التَّنوُّع والنُّدرة جعل سقطرى واحدة مِن أهم أربع جزر في العالم، مما دفع المنظَّمات الدُّوليَّة ذات الصِّلة، إلى إدراجها في قائمة التُّراث العالمي عام ٢٠٠٨م.

ديمغرافيًّا؛ بلغ عدد سكان سقطرى، خلال عام ٢٠٠٤م، حوالي ٣٢,٢٨٥ نسمة، معظمهم ذوو أصول يمنيَّة[٢]، تجمعهم نواظم قَبَليَّة على النَّحو السَّائد في

(١) انظر: مركز التراث العالمي، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3Cqo7iz

(٢) جزيرة سقطرى، المركز الوطني للإحصاء في رئاسة الجمهورية اليمنية، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3pO2jtM

البلاد. ومِن أهمِّ هذه القبائل: دكشين، ومومى، وقعر يهى، وبنو مالك، وقمر[١]. وقد حاولت الدِّراسة الوقوف على بيانات حديثة ورسميَّة لعدد سكَّان سقطرى، لكنَّها لم تعثر على معطيات حول الموضوع، إلَّا أنَّه يمكن تقدير ذلك قياسًا على نسبة الزِّيادة المحقَّقة بين عامي ١٩٩٦م ـ ٢٠٠٤م، الَّتي بلغت حوالي ١٦,٠٠٠ نسمة؛ أي أنَّ عدد السُّكَّان حتَّى نهاية العام الجاري ٢٠٢١م؛ يمكن أن يتخطَّى السَّبعين ألف نسمة، مع مراعاة تداعيات الحرب النَّاشبة منذ سبع سنوات، على حركة السُّكَّان.

صورة عبر برنامج «جوجل إيرث» لجزيرة سقطرى

(١) ظلال جواد كاظم، الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى ـ اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة الجغرافيا، جامعة الكوفة، عام ٢٠١٢م، ص٩٠.

وقد كان للموقع المنعزل لسقطرى في المحيط الهندي، وقلَّة عدد سكَّانها، وتجانسهم الإثني واللُّغوي، دور في جعلها بيئة مسالمة يندُر أن يحدث فيها صراعات مسلَّحة، أو حروب داخليَّة، فيما شكَّل هذا الموقع من ناحية أخرى دافعًا لاحتلالها مِن قبل العديد مِن القوى الخارجيَّة، مثل: الفراعنة، والفُرس، والرُّومان. وفي الحقبة الاستعماريَّة غزاها البرتغاليُّون عام ١٥٠٦م، لاتِّخاذها قاعدة عسكريَّة بحريَّة، ونقطة ارتكاز إقليميَّة لحماية مستعمراتهم في الهند، والتَّوسُّع الاستعماري في السَّواحل الجنوبيَّة العربيَّة[١]. وهكذا حاول الفرنسيُّون احتلالها عام ١٧٣٨م، ثم شركة الهند الشَّرقيَّة البريطانيَّة عام ١٧٩٩م، لتعاود ذلك عام ١٨٥٧م. وبعد استقلال جنوب البلاد مِن الاحتلال البريطاني في ١٩٦٧م، دخلت سقطرى منطقة نفوذ الاتِّحاد السُّوفيِّتي (روسيا حاليًّا).

وفضلا عن الانعزال الجغرافي، هناك ما يمكن وصفه بالانعزال المناخي، الذي جعل الوصول إلى سقطرى أمرًا صعبا؛ خاصَّة خلال الفترة بين مايو

(١) ظلال جواد كاظم، الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى ـ اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، المرجع السابق، ص٤٣.

وأغسطس من كل عام؛ حيث يتعرَّض الأرخبيل لرياح شديدة، تتراوح سرعتها بين (٤٠ ـ ٥٠) عقدة[١]، وقد أدَّى ذلك إلى عزل الأرخبيل عن مركز الدولة في البر الرئيس للبلاد، نتيجة لضعف الإمكانيات، وهذا بِدورِه، أدَّى إلى تزايد الأطماع الاستعمارية.

تعدُّ سقطرى؛ وفقًا لنظريَّة قلب الأرض (Hart Land) التي وضعها «هالفورد ماكندر»، أوائل القرن العشرين، جزءًا مِن الجسر الَّذي يربط بين قلب الأرض والقلب الجنوبي المتمثِّل في إفريقيا ـ جنوبي الصَّحراء الكبرى، أو ضمن الهلال الدَّاخلي. ووفقًا لنظريَّة النِّطاق الهامشي لـ«سبيكمان»؛ فإنَّ سقطرى تقع ضمن الإطار الأرضي (Rim Land) الَّذي يمثل محور هذه النَّظريَّة؛ إذ يشكِّل ذلك هلالًا يحيط بالقلب السُّوفيِّيتي، ومن ثمَّ فإنَّ مَن يسيطر عليه، يسيطر على العالم[٢].

من النَّاحية الجيوسياسيَّة الجزئيَّة، تتمتَّع سقطرى بمجال حيوي مهم، ويمكن ملاحظة ذلك مِن خلال

(١) عيسى السيد عيسى دسوقي، التحليل الجيوبوليتيكي لموقع جزيرة سقطرى اليمنيَّة.. دراسة في تحليل دلائل القوَّة، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد السابع عشر، يناير ٢٠٢١م، ص٦٥٠.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٤.

تموضعها القريب مِن الممرَّات البحريَّة الدُّوليَّة[١]. وهي ـ بهذا ـ تعدُّ نقطة التقاء الممرَّات البحريَّة الحيويَّة، ممثلةً بالمحيط الهندي، وبحر العرب، وخليج عمان، وخليج عدن، إضافة إلى قربها مِن مضيق باب المندب، وإشرافها على طرق الملاحة الدُّوليَّة بين الشَّرق والغرب؛ ولذلك فإنَّ التَّمركز العسكريَّ في سقطرى يضع في قبضته شبه الجزيرة العربيَّة، والقرن الإفريقي، والخليج العربي، وغربي المحيط الهندي، ومضيق باب المندب الَّذي يربط آسيا بأوربا، مرورًا بقناة السويس[٢].

(١) كنعان الحميري، جزيرة سقطرى اليمنية قلب الصراع الدامي، أندبندنت عربية، المرجع السابق.
https://bit.ly/3hezZZo

(٢) المرجع نفسه.

ثانيًا: دوافع وأهداف الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى

برزت أطماع الإمارات في أرخبيل سقطرى عام ٢٠٠٠م، أثناء حكم الرَّئيس السَّابق، علي عبد اللّه صالح، واتَّخذت مِن بعض مجالات التَّنمية بابًا لبلوغ ذلك. ثمَّ جاء التَّدخُّل العسكري لتحالف دعم الحكومة المعترف بها دوليًّا، باسم «عاصفة الحزم» عام ٢٠١٥م، ليوسِّع هذا الباب. وازداد ذلك أكثر عقب تمكُّن المقاومة الشَّعبيَّة، وقوَّات الحكومة المعترف بها دوليًّا، مسنودة بالتَّحالف، مِن تحرير مدينة عدن؛ حيث بدت الأجندة الإماراتيَّة متعارضة مع أهدافه المعلنة(١).

تسعى الإمارات مِن وراء نفوذها في أرخبيل سقطرى، إلى تعزيز دورها التِّجاري في منطقة خليج عدن، ضمن إستراتيجيَّتها للسَّيطرة على الممرَّات البحريَّة، لرسم معالم مستقبل التِّجارة البحريَّة في البحر الأحمر، وغربيِّ المحيط الهندي، والحفاظ على تفوُّق ميناء «جبل علي» في دبي، كمركز محوريٍّ للتِّجارة عبر الإقليميَّة(٢).

(١) تدور الأهداف المعلنة لعمليَّة عاصفة الحزم حول القضاء على تمرُّد الحوثي، وإعادة السُّلطة الشَّرعيَّة (الحكومة المعترف بها دوليا).

(٢) زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي=

فقد تجلَّت أولويَّاتها في اليمن في السَّيطرة على الموانئ الهامة والجزر؛ ومِن ذلك موانئ أرخبيل سقطرى[١].

كما يرمي التَّموضع العسكري الإماراتي في سقطرى، تحقيق نفوذ عسكري بحري خارج مضيق هرمز، بما يعزِّز موقف الإمارات في أيِّ مواجهة محتملة مع إيران، على خلفيَّة احتلالها ثلاث جزر إماراتيَّة، هي: طنب الصُّغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى. ولا شكَّ في أنَّ ذلك يجري بالتَّعاون مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، الَّتي تعمل على تعطيل إستراتيجيَّة إيران الدِّفاعيَّة الموسومة بـ«إستراتيجيَّة منع الوصول» البحريَّة، والَّتي يقع مسرح عمليَّاتها فيما وراء بحر العرب غربًا، ووصولًا إلى البحر الأحمر، وقناة السُّويس؛ حيث تمارس القوَّات البحريَّة الإيرانية، والقوَّات البحريَّة التَّابعة للحرس الثَّوري الإيراني، دورًا أمنيًّا وعسكريًّا مِن هذا القبيل، في هذه المناطق[٢].

= وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة، مركز بروكنجز، الدوحة، أغسطس ٢٠١٩م، ص٦.

(١) إعلان الإدارة الذَّاتية.. القضم المتدرج للسلطة في جنوب اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠/٥/٧م، ص٤.

(٢) علي الذهب، التداعيات العسكرية والإستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٠/٠٧/٢٩م، ص٧٠.

يندرج ضمن الدَّوافع والأهداف الإماراتيَّة، مواجهة النُّفوذ العسكري التُّركي في البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، عبر إضعاف وجود جماعة «الإخوان المسلمين»، ممثلة بـ«التَّجمُّع اليمني للإصلاح»، والَّذي يغطِّي السَّاحة اليمنيَّة، بما فيها سقطرى؛ حيث يُعَد حليفًا إستراتيجيًّا لتركيا[١]، الَّتي يثار بأنَّها تهيِّئه ليصبح بوابة لتدخُّلها في اليمن، بدلًا عن التَّحالف السُّعودي الإماراتي[٢] وقد كان للتَّضخيم الإعلامي بشأن دور حزب «الإصلاح»، دور كبير في تمكين «المجلس الانتقالي» الجنوبي» مِن السَّيطرة على سقطرى، في منتصف ٢٠٢٠م[٣]، على أنَّ هذه السَّيطرة ليست إلَّا عملًا بالوكالة لمصلحة الإمارات، مثلما كانت ذريعة الخطر التُّركي وسيلة لهذا النُّفوذ.

(١) انظر على سبيل المثال: خورشيد دلي، أردوغان يوجه بوصلته نحو اليمن، العين الإخبارية، ٢٠٢٠/٠٣/٢٥م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3bj8sFx

(٢) إنهاء سيطرة الإخوان في سقطرى يحرم تركيا من منصة نفوذ في اليمن، جريدة العرب، ٢٠٢٠/٦/٢٢م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3keq73S

(٣) علي حسين باكير، كيف روجت الإمارات أكذوبة الدور التركي في اليمن، سقطرى بوست، ٢٠٢٠/٧/١٢، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mlb8sK

يمدُّ النُّفوذ الإماراتي في سقطرى روابط تعاون قويَّة مع الكيان الإسرائيلي في مجالات الشَّراكة العسكريَّة والأمنيَّة القائمة بينهما، خصوصًا بعد توقيعهما «الاتِّفاق الإبراهيمي» عام ٢٠٢٠م؛ حيث كُشف عن وجود تنسيق عالٍ بين الجانبين، لإنشاء قاعدة تجسُّس في سقطرى، غرضها جمع المعلومات الاستخباريَّة عن منطقة خليج عدن، وغربي المحيط الهندي؛ وتجلَّى ذلك عقب زيارة ضبَّاط مخابرات إسرائيليّين وإماراتيِّين لسقطرى، في منتصف ٢٠٢٠م[١].

صورة لشجرة دم الأخوين الَّتي تشتهر بها جزيرة سقطرى وقد نالها التجريف والعبث

(١) انظر:

UAE and Israel to establish spy base in Yemen Island, the nation press, 29/08/2020, at: https://bit.ly/3jMA3Ux

ثالثًا: أدوات ووسائل النُّفوذ الإماراتي في أرخبيل سقطرى:

عمدت الإمارات إلى استخدام إستراتيجيَّة عامَّة تقوم على توفير كافَّة الظُّروف والعوامل الَّتي تمكِّنها مِن السَّيطرة على أرخبيل سقطرى، جامعة ـ في ذلك ـ بين الأدوات النَّاعمة، والأدوات الصَّلبة.

١ ـ أدوات ووسائل السَّيطرة النَّاعمة:

تتجلَّى هذه الأدوات والوسائل في الآتي:

أ ـ التَّدخُّلات السِّياسيَّة:

لجأت الإمارات إلى افتعال العراقيل السِّياسيَّة أمام استقرار السُّلطات المحليَّة التَّابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا، في سقطرى، مثلما فعلت في عدن وغيرها مِن المحافظات الجنوبيَّة والشَّرقيَّة مِن البلاد. وكان مِن أبرز ذلك التَّضييق على تحركَّات محافظ سقطرى، رمزي محروس، الَّذي غادرها ـ إجباريًّا، في يونيو ٢٠٢٠م، عقب سقوطها في قبضة مسلَّحي «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم مِن قبل الإمارات نفسها. وكانت خلافات سابقة لها مع رئيس الحكومة السَّابق، أحمد عبيد بن دغر، أفضت إلى تقييد تحرُّكاته أثناء

زيارته سقطرى، في مايو ٢٠١٨م، ونشوب أزمة سياسيَّة تدخَّلت السُّعوديَّة فيها سياسيًّا وعسكريًّا، وقضت بخروج القوَّات الإماراتيَّة، ونشر المئات ممَّا يسمَّى قوَّات الواجب السُّعوديَّة (٨٠٨)[١].

يمكن إيجاز بعض وسائل الإمارات المستخدمة في هذا المجال، فيما يلي[٢]:

ـ دعم الكيانات الخارجة على الحكومة المعترف بها دوليًّا، خصوصًا «المجلس الانتقالي».

ـ تغذية الانقسامات المجتمعيَّة بين سكَّان سقطرى.

ـ استقدام الموالين مِن مناطق البَرِّ الرَّئيس للبلاد إلى سقطرى، وتحديدًا مِن محافظتي الضَّالع ولحج.

ـ التَّحريض على موظَّفي سلطات الدّولة المدنيَّين، والعسكريّين، والأمنيَّين.

(١) بن دغر: انتهت أزمة سقطرى بفضل هؤلاء، قناة روسيا اليوم، ١٤/٥/ ٢٠١٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/2ZPuq0I

(٢) اختِير نحو ٥٠٠ شخصيَّة مِن مشائخ ووجهاء سقطرى، وتُكفِّلت لهم المبالغ الشهرية. (مصدر ميداني، في: ٢٠٢٠م).

ـ غرس موظَّفين يدينون بالولاء للإمارات ولحلفائها في سقطرى.

ـ دعم مظاهر الفوضى عبر الاعتصامات، والمظاهرات الشَّعبيَّة المفتعلة.

ـ استقطاب شيوخ وأعيان قبائل سقطرى، والتَّأثير في قناعاتهم، بواسطة مبالغ ماليَّة تُدفع لهم، بواقع ٥٠٠ درهم إماراتي للشَّخص الواحد شهريًّا.

ـ منع دخول المناوئين للإمارات وحلفائها إلى سقطرى، خصوصًا المنتمين إلى محافظات شمال البلاد.

ب ـ الاستجابات الإنسانيَّة:

مثَّل تعرُّض أرخبيل سقطرى لإعصاري «تشابلا» و«ميغ»، أواخر عام ٢٠١٥م، فرصة سانحة للإمارات، لاستغلالها في تعزيز وجودها في الأرخبيل، وقطع الطَّريق أمام غيرها مِن الدُّول أو المنظَّمات؛ حيث قدَّمت مساعدات مختلفة للمتضرِّرين مِن السُّكَّان، تمثَّلت في بناء مساكن شعبيَّة في مناطق عدَّة، مثل: ستروة، وزاحق، ودروهح.

كذلك قامت بتوزيع مواد تموينيَّة في مدن وأرياف سقطرى، ممَّا كان له بالغ الأثر لدى البسطاء مِن

السُّكَّان المتضرِّرين، الَّذين وُضِعوا أمام مقارنة خطيرة بين ما قدَّمته لهم الإمارات، وبين عجز أجهزة الحكومة عن القيام بما يمليه عليها هذا الظَّرف[١].

ت ـ المشروعات التَّنمويَّة:

تعدُّ مجالات التَّنمية أبرز الأدوات الَّتي استغلَّتها الإمارات، ولا تزال، لتحقيق أجنداتها في سقطرى. وقد كانت الاتِّفاقيَّة الموقَّعة في ٢٠١٧م، بين الهلال الأحمر الإماراتي، وبين الحكومة اليمنيَّة، في عهد رئيسها الأسبق خالد بحَّاح، غطاء قانونيًّا كافيًا لممارسة هذا الاستغلال، وذلك ما لوحظ في الممارسات المستقلة عن سلطات سقطرى المحليَّة، ودون تنسيق معها، مثل: ترميم وتسوير مطار سقطرى، وتوسيع ميناء حُولاف، والبقاء فيهما، ومدِّ خطوط نقل الطَّاقة الكهربائيَّة في مدينتي حديبو وقلنسية[٢].

---

(١) انظر:

Ardemagni, Eleonora, Vying for Paradise?, What Socotra Means for the UAE and Saudi Arabia, 11/6/2018, at: https://bit.ly/31n1Cgx

(٢) هل يكون خالد بحاح حفتر اليمن برعاية أبو ظبي؟، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٦/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3bs3nL78

وفي المجال الصِّحِّي، أخضعت مؤسَّسة «خليفة بن زايد للأعمال الإنسانيَّة»، مستشفى حديبو، لإدارتها عام ٢٠١٦م، وقامت بتسميته باسم «خليفة بن زايد»، بذريعة أنَّه أنشئ بتمويل إماراتي عام ٢٠١٢[١].

وعلى نحو ذلك، توغَّلت في قطاعات التَّعليم، والطُّلاب، والمعلِّمين، مِن خلال ترميم المدارس، وكفالة بعض المعلِّمين والطُّلاب الدَّارسين في الدَّاخل والخارج؛ بل فتحت المجال أمام السُّقطريِّين للالتحاق بسوق العمل في الإمارات، رغم التَّضييق على عموم اليمنيِّين.

هذه الممارسات تتجاوز ظاهرها التَّنموي إلى غاياتٍ تحقِّق أجندات الإمارات الخاصَّة، إذ تتوازى مع مساعيها في النُّفوذ والسَّيطرة على الجزيرة.

ث ـ التَّملُّك العقاري والاستثمار:

بالنَّظر إلى طريقة التَّملُّك العقاري الَّتي اتَّبعتها الإمارات في سقطرى، فإنَّها تكشف عن سلوك استيطاني؛ وهو نهج ليس بجديد، إذ كان أحد الرَّكائز

(١) تعدُّ هذه المؤسَّسة المظلَّة المدنيَّة الَّتي عادة ما تعمل الإمارات من خلالها على تحقيق أجنداتها السِّياسيَّة.

الإستراتيجيَّة للاستعمار القديم. فقد عمد رجال أعمال ومؤسَّسات إماراتيَّة إلى شراء مساحات كبيرة مِن الأراضي السِّياحيَّة والزِّراعيَّة، خصوصًا المزارع والأراضي الواقعة على الشَّواطئ، ومناطق المنتجعات والمحميَّات، والقيام ببناء قصور خاصَّة بجوار الطَّريق المؤدِّية إلى ميناء سقطرى، رغم مخالفة ذلك للقانون(١).

مِن جانبها ركَّزت المشروعات الاستثماريَّة على مجالات الموارد البحريَّة، والطَّاقة الكهربائيَّة، والاتِّصالات، بوصفها مجالات تأثير وتحكُّم قويَّة. كما عمدت الإمارات إلى إقامة المشاريع التَّالية:

ـ مصنع «برايم» للأسماك الَّذي أنشئ عام ٢٠١٥م، ضِمن مشروعات مؤسَّسة خليفة للأعمال الإنسانيَّة، وذلك في الجهة الجنوبيَّة لمدينة «شاق»، وقد تصاعد نشاط المصنع منذ أن بدأت القوى المحلِّيَّة

(١) بناء «المستعمرة».. الإمارات مستمرة في شراء أراضي سقطرى وتجريف هويتها، سقطرى بوست، ٢٠١٩/١٠/١٣م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3GIjfIb
وانظر: مِن شراء الأراضي إلى الاحتلال: مراحل الوجود الإماراتي في سقطرى، المهريَّة، ٢٠٢١/٦/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/2XVAtA1

الموالية للانتقالي بالظُّهور في الجزيرة الأم عام ٢٠١٧م[١]؛ حيث سيطر على جمعيَّات الصَّيَّادين، وأسعار الأسماك في أسواق الأرخبيل.

ـ شركة «دكسم باور»، الَّتي أنشئت عام ٢٠١٧م، لتغطية احتياجات الطَّاقة للمرافق الإماراتيَّة في الجزيرة الأم، لكنَّها قامت بدور في تعطيل عمل مؤسَّسة الكهرباء الحكوميَّة، بالاستحواذ على مولِّداتها ومحوِّلاتها[٢].

ـ القيام بربط الاتِّصالات والإنترنت في سقطرى بشركات اتِّصال إماراتيَّة، وعزل شركات الاتِّصالات اليمنيَّة.

فيما لم يُتَّخذ أيُّ إجراء قانوني بالسَّماح لقيام هذه المشروعات مِن قبل الحكومة اليمنيَّة أو السُّلطة المحليَّة في سقطرى، إلَّا أنَّها تمارس أعمالها وأنشطتها بحرِّيَّة تامَّة.

٢ ـ أدوات ووسائل السَّيطرة الصَّلبة:

في هذا السِّياق، تبرز الأدوات العسكريَّة والأمنيَّة

(١) كان محافظ سقطرى ـ آنذاك ـ سالم السقطري، وأقيل من منصبه في يونيو ٢٠١٧م، على خلفية انضمامه إلى المجلس الانتقالي.

(٢) صرح بذلك محافظ سقطرى، رمزي محروس، في سبتمبر ٢٠١٩م.

الإماراتيَّة، المباشرة، وغير المباشرة عبر الوكلاء المحلِّيِّين. ومِن ذلك التَّصدِّي لزيارة رئيس الحكومة الأسبق، أحمد بن دغر، وعدد مِن الوزراء إلى سقطرى، نهاية إبريل ٢٠١٨م؛ حيث دفعت بقوَّات محمولة جوًّا، وباشرت السَّيطرة على الميناء والمطار، ومحاصرة مواقع للِّواء الأوَّل مشاة بحري، ثمَّ منعت ـ بعد ذلك ـ مسئولين يمنيِّين مِن دخول المطار لاستقبال وفد سعودي قدِم لحلِّ خلافها مع الحكومة[١].

إضافة لذلك، جرى استحداث مركز أمني، أطلق عليه اسم «المركز الشَّامل»، وتحت قيادة ضابط إماراتي، يُدعى حمد بن راشد الزعابي؛ ويحظى المركز بصلاحيَّات إدارة الأمن العامِّ، والمرور، والنِّيابة العامة، والمحاكم. وقد كشفت عدَّة مصادر أنَّ المندوب الإماراتي قام بتدريب قوَّات أمنيَّة في المركز، وابتعاث (٧٠٠) فرد إلى الإمارات، للالتحاق بدورات تأهيليَّة قتاليَّة، كما قام بتشكيل قوَّات لمكافحة الشَّغب[٢].

(١) قوَّات إماراتيَّة تسيطر على مطار سقطرى وتطرد القوات اليمنية، عربي ٢١، ٢٠١٨/٥/٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3pM0CNe

(٢) مصدر ميداني، في ٢٠٢٠م.

ومِن الأدوات والوسائل الخشنة غير المباشرة، تعزيز «المجلس الانتقالي» بالمقاتلين مِن خارج سقطرى، عبر إدخالهم مِن البحر، وتمركزهم في مواقع تابعة للِّواء الأوَّل مشاة بحري، في بلدة «موري»، قريبًا مِن مطار سقطرى[١]، ودعم تشكيلاته بالأسلحة الثَّقيلة والمتوسِّطة والخفيفة، الَّتي كانت تابعة للجيش، فضلًا عن الأسلحة الأخرى الَّتي تراكمت لديه منذ تدخُّل التَّحالف عام ٢٠١٥م[٢]، إلى أن أصبح في يونيو ٢٠٢٠م، القوَّة اليمنيَّة الوحيدة (لكنَّها انفصاليَّة) الَّتي تسيطر على سقطرى[٣]. وفي فبراير ٢٠٢١م أفرغت

(١) سيطر المجلس الانتقالي على اللواء عبر القائم بأعمال قائد اللواء، العقيد ناصر قيس، في ٢٦ إبريل ٢٠٢٠م.

(٢) للإلمام بهذه الأحداث، ينظر: أركان حرب اللواء الأول مشاة يتمرد على الشرعية في سقطرى، الموقع بوست، في ٢٠٢٠/٤/٢٦م؛ قيادة اللواء الأول مشاة بحري في سقطرى تدعو منتسبيها إلى استلام مستحقاتهم، المهريَّة نت، في: ٢٠٢٠/٥/٨م؛ الانتقالي يسيطر على آخر معسكر للقوات الحكومية بحديبو، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٠/٦/٢٠م.

(٣) كلَّف رئيسُ ما سمِّي «الإدارة الذَّاتيَّة للجنوب» قبل إلغائها، اللِّواء أحمد سعيد بن بُريك، شخصًا يُدعى رأفت علي الثِّقلي، للقيام بمهمَّات رئيس الإدارة الذَّاتيَّة في سقطرى. انظر: المجلس الانتقالي يعين رئيسا لما يسمى الإدارة الذاتية في محافظة أرخبيل سقطرى، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢٠/٦/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3mqXepa

سفينة تسمَّى «تكريم»، تتبع مؤسَّسة خليفة للأعمال الإنسانيَّة، عدَّة حاويات تضمُّ مركبات عسكريَّة[١].

يضمُّ الجدول التَّالي أبرز التَّمرُّدات الَّتي استغلَّتها الإمارات وحلفاؤها لتقويض السُّلطة المحلِّيَّة في سقطرى:

جدول: أبرز التَّمرُّدات الَّتي قوَّضت السُّلطة المحلِّيَّة في سقطرى خدمة للنُّفوذ الإماراتي

م	البيان	التاريخ
١	التَّمرُّد على القرار الرِّئاسي بشأن تعيين مدير لشرطة سقطرى	سبتمبر ٢٠١٩م
٣	تمرُّد كتيبة حرس السَّواحل، وقيادة معسكر القوَّات الخاصَّة، على قرارات وزير الدَّاخليَّة	فبراير ٢٠٢٠م
٤	تمرُّد قطاع «حديبو»، التَّابع للكتيبة الثَّالثة مِن اللِّواء الأوَّل مشاة بحري	فبراير ٢٠٢٠م
٥	تمرُّد مجموعة مِن كتائب المشاة، والدِّفاع الجوِّي، والدَّبَّابات	٢٥ ـ ٣٠ أبريل ٢٠٢٠م

المصدر: الباحث.

(١) محافظ سقطرى: أبو ظبي أرسلت مركبات عسكرية دعما للانتقالي، عربي ٢١، في: ٢٠٢١/٢/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3jLHT0x

رابعًا: علاقة الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى بأجندات القوى الدُّوليَّة الكبرى:

انتهى الدَّور العسكري المباشر للإمارات في أرخبيل سقطرى، في مايو ٢٠١٨م، إثر خروج قوَّاتها مِنها، عملًا بالوساطة السُّعوديَّة الَّتي أطفأت الخلاف النَّاشب بين الإمارات والحكومة اليمنيَّة؛ إلَّا أنَّ هذا الدَّور تحوَّل إلى مسلك غير مباشر، ينفِّذه الانتقالي، الَّذي سيطر على سقطرى عسكريًّا، في يونيو ٢٠٢٠م، ثمَّ تمكَّن مِنها سياسيًّا، بعد خروج المحافظ نهائيًّا، أواخر يونيو مِن العام ذاته. ويدعم هذا الدَّور، على نحو مباشر وغير مباشر، مؤسَّسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانيَّة، الَّتي لا تزال تمثِّل مظلَّة لمختلف الأنشطة السِّياسيَّة الإماراتيَّة، والعسكريَّة والأمنيَّة إلى حدٍّ ما.

ولا يفوت ـ هنا ـ الإيماء إلى الدَّور الَّذي تؤدِّيه قوَّات الواجب السُّعوديَّة (٨٠٨)، والَّتي حلَّت محلَّ القوَّات الإماراتيَّة عام ٢٠١٨م؛ حيث تمثِّل غطاء مكمِّلًا للأدوات الإماراتيَّة الَّتي تخدم أجنداتها، إضافة إلى الدَّور الَّذي تؤدِّيه قوَّات الواجب هذه لمصلحة الأجندات السُّعوديَّة، وتجسيدها الرَّوابط المشتركة بين

مختلف الأجندات والأدوار الخارجيَّة عمومًا، في أرخبيل سقطرى.

تشير كافة الأدوار الإماراتيَّة، وأدواتها المختلفة، الَّتي استعرضتها هذه الدِّراسة، إلى أنَّ ما قامت به وما تقوم به الإمارات، يعدُّ عملًا تأسيسيًّا لأدوار كبرى مستقبليَّة، في سياق أجنداتها الإقليميَّة الَّتي تتنوَّع بين اقتصاديَّة، وعسكريَّة، وأمنيَّة استخباريَّة. والإمارات ليست وحدها المستفيدة مِن هذه الأعمال الَّتي قامت بها، فهي تأتي في إطار شراكات إقليميَّة ودوليَّة، تتكامل في المصالح والمكاسب المتوخَّاة مِنها.

إنَّ وقوع أرخبيل سقطرى في محيط جيوسياسي حسَّاس، تكثر فيه مصالح الإمارات التِّجاريَّة والاقتصاديَّة، دليل كافٍ على أبعاد الدَّور الَّذي تهيَّأ له سقطرى، للاضطلاع به مستقبلًا؛ ومِن ذلك المناشط التِّجاريَّة الَّتي تديرها شركة موانئ دبي العالميَّة، في دول حوض البحر الأحمر (ميناء العين السُّخنة بمصر)، وخليج عدن (جيبوتي، والصُّومال الشَّمالي)، وشمال غربي المحيط الهندي (الهند، والصُّومال الشَّرقي)، في ظلِّ المنافسة المتصاعدة للصِّين في ميناء «جوادر» بباكستان، وميناء «جابهار» بإيران، ووضع

يدها على ميناء عدن، بموجب اتِّفاقيَّة وقَّعتها مع الحكومة عام **٢٠١٣**م، ما يجسِّد مسعى صينيًّا لإرساء معالم المبادرة الموسومة بالحزام والطَّريق (حزام واحد ـ طريق واحد)، والَّتي تدخل ضمنها الموانئ الأبرز في العالم، في إطار الطَّريق البحري لهذه المبادرة، وبروز مشروعات قوميَّة كبرى منافسة، إقليميًّا ودوليًّا، مثل: المنطقة الاقتصاديَّة بالدَّقم بسلطنة عُمان[١]، والمشروع السُّعودي لأنابيب النَّفط، الَّذي تحاول الرِّياض مدَّه عبر محافظة المهرة اليمنيَّة، انطلاقًا مِن حقول النَّفط في المنطقة الشَّرقيَّة بالسُّعوديَّة إلى شواطئ بحر العرب.

وفي اتِّجاه ارتباط الدَّور العسكري، لا ينفكُّ هذا الدَّور عن الأبعاد الخاصَّة المتعلِّقة بالتَّهديدات غير التَّقليديَّة الَّتي تتعرَّض لها المصالح البحريَّة للإمارات وشركاتها الدُّوليَّة، في خليج عدن وغربي المحيط الهندي، لا سيَّما القرصنة على السُّفن، وتهديدات الإرهاب؛ حيث ينعكس ذلك على استثماراتها في

(١) مشروع (الحزام والطريق) يشعل حرب الموانئ في الخليج، القبس، نوفمبر **٢٠١٩**م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3k0bNhC

موانئ هذه المناطق، وعلى مناشط صناعة النَّقل البحري في ميناء «جبل علي» في إمارة دبي.

تأتي التَّهديدات التَّقليديَّة كذلك، لتشكِّل حلقة ارتباط وثيقة بالدَّور الإماراتي في سقطرى، وارتباطه بأجندات إقليميَّة ودوليَّة. فمِن جانب ما تثيره إيران مِن تهديد بغلق مضيق هرمز، كلَّما اشتدَّت خلافاتها مع دول الخليج العربيَّة، ممَّا سيؤدِّي إلى توقُّف تدفُّق شحنات النِّفط مِن الخليج. وكذلك المواجهة الإماراتيَّة المحتملة عسكريًّا مع إيران، بشأن إصرارها على استمرار احتلال الجزر الإماراتيَّة الثَّلاث: طنب الكبرى، وطنب الصُّغرى، وأبو موسى.

يقتضي هذا كلُّه قيام الإمارات بتهيئة سقطرى كمنطقة آمنة نسبيًّا لطارئ كهذا، ومشاركة قوى دوليَّة تشاطرها المخاوف مِن أيِّ تهديد إيراني تقليدي. ولعلَّ المتصدِّر في واجهة ذلك السُّعوديَّة، ودولة الكيان الإسرائيلي، والولايات المتَّحدة، وبريطانيا.

في هذا السِّياق، يبرز الارتباط الوثيق بين هذه المخاوف والنَّشاط (الإسرائيلي ـ الإماراتي) في سقطرى، والَّذي كُشِف عنه خلال عامي ٢٠٢٠ ـ

٢٠٢١م[١]. وتزامن هذا النَّشاط مع التَّوقيع على ما عُرف بالاتِّفاقيَّة الإبراهيميَّة (اتِّفاقيَّة أبراهام) الَّتي أبرمها الطَّرفان عام ٢٠٢٠م؛ حيث اشتدَّت حالة التَّوتُّر بين الكيان الإسرائيلي وإيران، أكثر مِن أيِّ وقت مضى طوال العقدين الأولين مِن هذا القرن؛ خصوصًا مع تقدُّم إيران في برنامجها النَّووي، وتصاعد الهجمات البحريَّة المتبادلة على سفن كلٍّ مِنهما، في إطار ما وصف بحرب الظِّل البحريَّة[٢].

(١) انظر:
UAE and Israel to establish spy base in Yemen Island, Middle East, September 28, 2020, accesses: January 6, 2021, at:
https://bit.ly/2UuYCYS

(٢) انظر:
Israel's shadow war with Iran, The Guardian, August 10, 2021, accesses: August 21, 2021, at:
https://bit.ly/3DcExM3

صورة لما يقال بأنَّهم سوَّاح إسرائيليُّون في جزيرة سقطرى.

خامسًا: الآثار المترتِّبة على الدَّور الإماراتي في أرخبيل سقطرى:

نجم عن الأدوار المختلفة للإمارات في أرخبيل سقطرى العديد مِن التَّداعيات، مِنها ما يلي:

١ ـ انتهاك سيادة اليمن وسلامة أراضيه

تجاوزت الإمارات الحدود الممنوحة لها بموجب مشاركتها في «التَّحالف العربي» لدعم الحكومة المعترف بها دوليًّا، إلى ممارسة أفعال في سقطرى تمثِّل انتهاكًا صارخًا لسيادة اليمن، ومساسًا بمصالحه الوطنيَّة. حيث واجهت مستخدمة القوَّة، الإرادة السِّياسيَّة للدَّولة، وممثِّليها في سقطرى، ومِن ذلك المحافظ[١]، ثمَّ رئيس الحكومة، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

ثمَّ عملت على تقويض الوحدة الوطنيَّة عبر إنشاء كيانات انفصاليَّة، وتعزيزها بمختلف أشكال القوَّة[٢].

(١) أكَّد محافظ سقطرى، رمزي محروس، في رسالة بعثها إلى الرَّئيس هادي، في ديسمبر ٢٠١٩م، أنَّ عناصر إماراتيَّة اقتحمت مطار سقطرى بالقوَّة، وهرَّبت مطلوبين بتهم زعزعة الأمن، والدُّخول دون تأشيرة رسميَّة.

(٢) كيف ساهم التدخل الإماراتي في ضرب الاستقرار بمحافظتي سقطرى والمهرة، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٩/٢م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mwmkTD

وكذلك القيام بدور الهيئات الحكوميَّة، أو تجاهلها في قضايا يتطلَّب المرور عبرها؛ ومِن ذلك الإجراءات المتعلِّقة بممارسة أيِّ نشاط تجاري، أو اقتصادي، أو عسكري، أو أمني.

٢ ـ تفكيك نسيج المجتمع السُّقطري

كشفت أحداث الفوضى والعنف في سقطرى أنَّ مِن بعض أسبابها ما خلَّفته الانقسامات الحزبيَّة، وتأجيج المجتمع السُّقطري بشأن الوحدة اليمنيَّة الَّتي يبدون حماسًا في التَّمسُّك بها أمام الدَّاعين إلى الانفصال ممن تقف الإمارات وراء سيطرتهم المسلَّحة على سقطرى؛ وكذلك الانقسام بشأن قيادة السُّلطة المحليَّة بين مؤيِّدٍ لها ومناوئ.

٣ ـ الإضرار بالحياة البيئيَّة

أدت الممارسات الإماراتيَّة المخالفة للقوانين في سقطرى إلى إلحاق الضرر بالنِّظام البيئيِّ، نتيجة لانتزاع أحجار الشِّعاب المرجانيَّة وتهريبها؛ وهذا بدوره تسبَّب، أو قد يُسبب، تدمير الحيود المرجانيَّة، والإضرار بالشَّواطئ الَّتي تُعشِّش فيها السَّلاحف، والزَّواحف، والحلزونيَّات البريَّة النَّادرة، الَّتي لا نظير

لها في العالم. وانعكست الممارسات الخاطئة في مناطق المحميَّات، على الطُّيور والنَّباتات النَّادرة[١].

كما كان لعمليَّات البناء، الَّتي لم تراع خصوصيَّة سقطرى، أثر تخريبي بالغ الخطورة في بعض المناطق الأثريَّة، مثل: قلعة «شاق» التَّاريخيَّة، ومقابر «مومى». وما إن صارت سقطرى تحت سيطرة «المجلس الانتقالي»، أصبحت مطاراتها وموانئها مشرعة أمام الطَّائرات والسُّفن الإماراتيَّة، دون أيِّ قيود رسميَّة يمنيَّة[٢].

(١) مهددة بالخروج من التراث العالمي.. ماذا فعلت الإمارات بجزيرة سقطرى اليمنية؟، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/١٠/٨م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3mqXt3y

(٢) نائبان يمنيان: معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٠/٩/٧م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3nGSZ7Z

جزيرة ميون..
البعد الإستراتيجي وصراع السَّيطرة

صالح عبد اللّه بن غالب

مدخل:

جزيرة ميون، أو جزيرة بريم (Prim)، هي إحدى جزر الجمهوريَّة اليمنيَّة المهمَّة. وقد تصدَّرت عناوين الأخبار، بعد إنشاء دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة قاعدة عسكريَّة بها، دون علم الجهات الرَّسميَّة اليمنيَّة.

الجزيرة البركانيَّة الَّتي تقع في باب المندب؛ تمتدُّ على طول ثلاثة أميال، وعرض ميلين، وتبلغ مساحتها ١٣كم^{٢} تقريبا. وأقصى ارتفاع لها عن سطح البحر ٦٥ مترًا. وهي قليلة الخضرة، وتفتقد المياه العذبة، الأمر الَّذي أعاق استيطانها بشكل كبير، لكنَّها بالرَّغم مِن ذلك تحتلُّ موقعًا إستراتيجيًّا في المنظور الإقليمي والدُّولي.

يبلغ تعداد سكَّان جزيرة ميون ٢٢١ نسمة، حسب التِّعداد السُّكَّاني في اليمن لعام ٢٠٠٤م؛ ويتوقَّع أن

يتجاوز عدد سكَّانها الآن ٤٠٠ نسمة[١]. وهذا التِّعداد السُّكَّاني الضَّئيل نتيجة لطبيعة المعيشة الحياتيَّة الصَّعبة جدًّا في الجزيرة؛ إذ لا تتوفَّر أيُّ عوامل للعيش الآمن والطَّبيعي. فلا بنى تحتيَّة، ولا منشآت استثماريَّة، ولا دوائر حكوميَّة، ولا موارد تسهم في استقطاب العاملين ورؤوس الأموال، لذا يعتمد سكَّان الجزيرة على الصَّيد البحريِّ فقط، وليست لهم أيُّ مصادر دخل أخرى.

وبالنِّسبة للتَّعليم، توجد مدرسة واحدة فقط، تتكوَّن مِن ثلاثة فصول، قام «التَّحالف العربي» مؤخَّرا بترميمها وإضافة ثلاثة فصول أخرى إليها عقب دخوله للجزيرة[٢]. كما أنَّها تفتقد إلى وجود أيَّ مرفق صحِّيٍّ أو كادر طبِّي، أو عيادات أو مختبرات طبيَّة أو حتَّى إسعافاتٍ أوليَّة[٣].

(١) انظر: جزيرة ميون، قناة عدن الفضائية، في: ٢٠١٦/٣/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=F0-yFWAh-kA&t=102s

(٢) حسب تصريح أحد سكَّان الجزيرة، انظر: جزيرة ميون جوهرة بيد الإهمال، قناة يمن شباب، في: ٢٠١٧/٢/٦م، متوفر على الرَّابط التَّالي:
https://www.youtube.com/watch?v=JSfEl3yoFag

(٣) حسب تصريح أحد سكَّان الجزيرة، انظر: قائد قوات الدعم والإسناد ورئيس تنفيذية انتقالي المعلا يتفقدان جزيرة ميون، لقناة عدن المستقلة، في ٢٠٢١/٢/٢٧م، متوفر على الرَّابط التَّالي:
https://www.youtube.com/watch?v=QxNQwqhMmFw

وفي حين ألحقت جزيرة ميون، بعد الوحدة عام ١٩٩٠م، بمديرية ذباب في محافظة تعز، إلَّا أنَّها ظلَّت مهملة منذ ذلك التَّاريخ مِن قبل الحكومات اليمنيَّة المتعاقبة، إذ لم يدخل عليها أيُّ تطوير. وأشارت مصادر عسكريَّة، كانت تعمل في جزيرة ميون، إلى أنَّ رجال النِّظام السَّابق حوَّلوا الجزيرة إلى منطقة تهريب للسِّلاح والمخدِّرات، فضلًا عن مواد أخرى تهرَّب بعيدا مِن دفع الرُّسوم الجمركيَّة عليها، وأنَّهم حرصوا على تعقيد حياة سكَّانها الَّذين شكوا مِن مضايقات تعرَّضوا لها لإخراجهم مِنها(١).

تحوي ميون مرفأً صغيرًا عند طرفها الجنوبيِّ، وقد تعاقب على محاولة غزوها واحتلالها دول عدَّة؛ ومؤخَّرًا تسابقت مليشيا «أنصار اللّه»، وقوَّات الرَّئيس السَّابق علي عبد اللّه صالح، للسَّيطرة على مضيق باب المندب، والتَّمركُز في الجزيرة، غير أنَّ الأمر لم يدم أكثر مِن أشهر إذ تمَّ استعادتها مِنهم.

تسلِّط هذه الورقة الضَّوء على طبيعة الوجود

(١) للمزيد انظر: جزيرة ميون. . . الثروة المدفونة في مضيق باب المندب، العربي الجديد، في: ٨/١٠/٢٠١٥م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.us/f7oBs

الإماراتي، ومدى تجاوب السِّياسة اليمنيَّة تجاهه، مِن خلال خبرتها، وتجارب دبلوماسيَّتها السَّابقة.

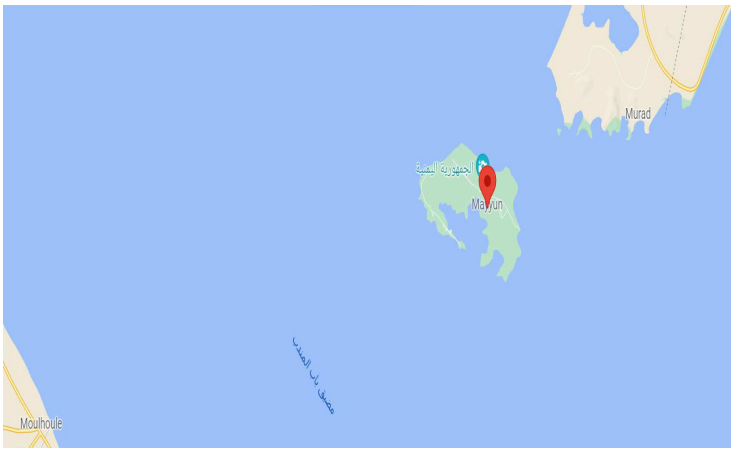

خارطة توضِّح موقع جزيرة ميون في منطقة باب المندب بين ساحل الجزيرة العربيَّة والقرن الأفريقي

أوَّلا: الأهميَّة الإستراتيجيَّة والجيوسياسيَّة لجزيرة ميون

تقع جزيرة ميون على خطِّ طول ٤٣° شرقًا، ودائرة عرض ١٢° شمالًا، في مدخل مضيق باب المندب المتَّصل بخطوط الملاحة الدُّوليَّة. ويشكِّل باب المندب البوابة الجنوبيَّة للبحر الأحمر الَّذي يربط بين قارتي آسيا وأفريقيا. وهذا الموقع الجغرافي لها يجعلها تطلُّ على البحر الأحمر، وخليج عدن المطلِّ على بحر العرب والمحيط الهندي. وهي تبعد عن السَّاحل اليمني مسافة ٣كم، وعن السَّاحل الإفريقي ٣٠كم.

نظرًا لأهميَّة الموقع الجغرافي للجزيرة تعرَّضت لمحاولات غزو متعدِّدة؛ حيث غزاها البرتغاليُّون عام ١٥١٣م، إلَّا أنَّهم لم يمكثوا فيها بسبب المناهضة العثمانيَّة لهم. واحتلَّتها فرنسا عام ١٧٣٨م. وفي عام ١٧٩٩م احتلَّتها شركة الهند الشَّرقيَّة البريطانيَّة لفترة قصيرة تمهيدًا لغزو مصر؛ ثمَّ أعادت بريطانيا احتلالها في ١٨٥٧م، وربطتها بمستعمرة عدن، وبنت فنارًا عليها. وقبل خروج بريطانيا مِن عدن ـ عام ١٩٦٧م ـ حاولت تدويل الجزيرة، لكنَّ الأمر تعثَّر. وقد شهدت الجزيرة عصرها الذَّهبيِّ مع افتتاح قناة السُّويس عام ١٨٦٩م، كمحطَّة لتموين السُّفن بالفحم. وفي عام

١٩١٦م، أثناء الحرب العالميَّة الأولى، حاولت القوَّات العثمانيَّة بسط نفوذها عليها، إلَّا أنَّها فشلت في ذلك.

أصبحت الجزيرة تابعة لما كان يُعرف بـجمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة نتيجة استفتاء شعبيٍّ فيها، وبعد الوحدة اليمنيَّة أصبحت الجزيرة إحدى العزل التَّابعة لمديريَّة ذباب (باب المندب) بمحافظة تعز.

عقب الحرب العالميَّة الثَّانية، وفي مرحلة الحرب الباردة، تقاسم النُّفوذ الدُّوليَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والاتِّحاد السُّوفييتي، ودخلا في صراع وتنافس للسَّيطرة على البحر الأحمر لترسيخ نفوذهما في منطقة الشَّرق الأوسط، والاستفادة مِن مزايا هذه المنطقة الإستراتيجيَّة[١]. وكانت اليمن والجزر اليمنيَّة إحدى ساحات التَّنافس القطبي بين المعسكرين الشَّرقي والغربي.

تمتلك جزيرة ميون ـ اليوم ـ أهميَّة إستراتيجية قصوى للعالم لموقعها المهمِّ في مضيق باب المندب الَّذي يعتبر البوَّابة الجنوبيَّة للبحر الأحمر. فهي تشرف

(١) انظر: علاقات الدول الكبرى بالبحر الأحمر، مقاتل من الصحراء، متوفر على الرابط التالي:

http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec09.doc_cvt.htm

على ممرٍّ مائيٍّ حيويٍّ تعبرُ مِن خلاله ٢١ ألف سفينة سنويًّا، وبواقع ٥٧ سفينة نفط يوميًّا، وتقدَّر كميَّة النِّفط العابرة مِن المضيق بين ٣ إلى ٤ مليون برميل يوميًّا، أي ما يعادل ٦٪ مِن حركة النِّفط العالميَّة. وبهذا يعدُّ مضيق باب المندب شريانًا يربط بين الشَّرق والغرب والجنوب والشَّمال؛ وهو يتكامل مع قناة السُّويس.

تأسيسًا على ما سبق، فإنَّ أيَّ تهديد ينطلق مِن مضيق باب المندب أو جزيرة ميون سيعرِّض المصالح القوميَّة للخطر ليس لليمن فقط، بل وللدُّول المطلَّة على البحر الأحمر، والخليج العربي، ودول القرن الأفريقي، فضلًا عن خطوط الملاحة الدُّوليَّة، والتِّجارة العالميَّة. وقد تجلَّى هذا الأمر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث أَغلقت قوَّات بحريَّة يمنيَّة باب المندب أمام الملاحة الإسرائيليَّة، بتنسيق بين قيادتي شطري اليمن ـ قبل الوحدة ـ والقيادة المصريَّة؛ ورابطت مدمِّرتان مصريَّتان قرب جزيرة ميون؛ فأكَّدت هذه العمليَّة البعد الإستراتيجي لجزيرة ميون[1].

(١) يوميَّات الجمهوريَّة اليمنيَّة، ٢٢ مايو ١٩٩٠م ـ ٢٢ مايو ١٩٩١م، الكتاب التَّاسع، وكالة الانباء اليمنيَّة «سبأ»، إعداد إدارة البحوث والوثائق، ص٢٢٠ ـ ٢٢٤.

ثانيًا: طبيعة الوجود الإماراتي في ميون:

أعلنت الإمارات، في ٢٠١٩م، سحب قوَّاتها مِن الأراضي اليمنيَّة، تحت موجة مظاهر الرَّفض الشَّعبيَّة والحكوميَّة الَّتي سبقت ذلك الإعلان. غير أنَّ السَّاحة اليمنيَّة فوجئت بالأنباء الَّتي تتحدث عن قيام دولة الإمارات ببناء قاعدة عسكريَّة خاصَّة بها على جزيرة ميون دون أيِّ تنسيق رسميٍّ مع الجانب الحكومي اليمني؛ فقد أفاد تقرير صحفيٍّ، نشرته «الأسوشيتد برس ـ (Associated press)»، بأنَّ هناك قاعدة جويَّة يتمُّ بناؤها في جزيرة ميون اليمنيَّة. ونقل التَّقرير عن مسئولين في الحكومة اليمنيَّة قولهم: إنَّ الإمارات تقف وراء بناء هذه القاعدة، رغم إعلانها سحب قوَّاتها مِن اليمن. وأوضح التَّقرير أنَّ مدرج القاعدة الجويَّة يقدَّر طوله بـ١٨٠٠ متر، ما يمكِّن من شنِّ غارات جويَّة على اليمن، ونقطة انطلاقٍ لأيِّ عمليَّات في البحر الأحمر، وخليج عدن، وشرقيِّ أفريقيا. وبحسب التَّقرير صرَّح عدد مِن الخبراء بأنَّ الهدف الإماراتيَّ مِن إنشاء القاعدة الجويَّة يتعدَّى حرب اليمن، ليمتدَّ إلى الجانب التِّجاريِّ وحركة العبور والشَّحن في هذه المنطقة[١].

(١) وكالة الأسوشيتد برس، ٢٠٢١/٥/٢٥م، على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.us/7Wy3D

تجدر الإشارة في هذا السِّياق أنَّ التَّمركز الإماراتي في الجزيرة يدخل ضمن إستراتيجيَّتها البحريَّة في المنطقة، فقد كان أوَّل وجود للإمارات في القرن الأفريقي في منطقة «بوند لاند» الصُّوماليَّة، والَّتي يوجد بها ميناء «بيساسو»، في عام ٢٠١٠م. وفي ٢٠١٥م أسَّست قاعدة عسكريَّة في ميناء «عصب». وفي نفس السنة، تمكَّنت مِن وضع قدمها في ميناء «مقديشو» بالعاصمة الصُّوماليَّة؛ كما استطاعت الحضور عسكريًّا عام ٢٠١٧م في ميناء «بربره» في الجزء الصُّومالي المسمَّى بـ«صوماليا لاند»[١].

بعد سيطرة الإمارات على ميناء عدن وجزيرة سقطرى سعت للسَّيطرة على جزيرة ميون. ففي ٢٠١٥م؛ سيطرت قوَّات إماراتيَّة على الجزيرة، تحت لافتة «التَّحالف العربيِّ». واستخدمت الإمارات مجموعات مسلَّحة يمنيَّة؛ مِن قوَّات النُّخبة التَّابعة لها بقيادة قائد كتيبة الدَّعم والإسناد صالح علي خزول، والَّذي يعدُّ بمثابة الحاكم الفعلي في ميون بعد الإماراتيِّين، وقامت بفرض طوق أمنيٍّ على الجزيرة، وأقامت خمس نقاط عسكريَّة على مداخلها لمراقبة حركة الدُّخول والخروج

(١) موقع «INSIGHT» التُّركي: https://cutt.us/YrZeZ

فيها. بهذا السِّتار الأمنيِّ استطاعت الإمارات أن تحجب أعمال البناء لإقامة قاعدة عسكريَّة وجويَّة داخل الجزيرة عن أنظار العالم(١).

وفي حين بدأ الوجود الإماراتي في جزيرة ميون عام ٢٠١٥م، فقد بدأ بناء القاعدة العسكريَّة فيها عام ٢٠١٦م. وهذا يشير إلى أنَّ دخول الإمارات في «التَّحالف العربي» لدعم الشَّرعيَّة كان لتحقيق أجندات مغايرة عمَّا هو معلن للتَّحالف؛ فلم يعد خافيًا أنَّها تسعى جاهدة للهيمنة على سواحل اليمن، والجزر القريبة مِنها، وبالتَّالي التَّحكُّم في مضيق باب المندب(٢). وتذكر صحيفة «الجارديان» أنَّه تمَّ بناء قاعدة جويَّة على الجزيرة؛ وأنَّ القاعدة تحتوي على مدرج بطول حوالي ٣كم، يساعد على عمليَّات الاستطلاع الجويِّ والعمليَّات العسكريَّة الجويَّة. وفي العرف العسكريِّ عندما يكون المدرج بطول ٣كم فهذا يعني أنَّ

(١) انظر: كاميرا الجزيرة توثق التجهيزات الإماراتية لإنشاء قاعدة عسكرية بميون، قناة الجزيرة، ٢٣/١٠/٢٠١٧م، متوفر على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=fspIwiEF6FQ

(٢) تقرير: الإمارات تقوم ببناء قاعدة جويَّة سريَّة في جزيرة إستراتيجيَّة قبالة اليمن، موقع قناة الحرة، ٢٥/٥/٢٠٢١م، على الرَّابط التَالي: https://cutt.us/ObQ95

القاذفات الثَّقيلة وطائرات النَّقل العملاقة بإمكانها أن تهبط وتقلع مِن هذا المدرج[١].

وأظهرت صور خاصَّة التقطت، بتاريخ ١٠ ـ ٢٠٢١/٦/١١م، قيام سفينة شحن إماراتيَّة (نعيمة) بتنزيل معدَّات عسكريَّة في القاعدة. وأتت تلك الصُّور بعد أيَّام مِن نفي التَّحالف، الَّذي تقوده السُّعوديَّة، وجود أيِّ قوَّات إماراتيَّة في الجزيرة[٢]. وفي السَّنوات الثَّلاث الأخيرة (٢٠١٤م ـ ٢٠١٧م) قامت الإمارات بتهجير مواطني الجزيرة، ومنح الجنسيَّة الإماراتيَّة لنصف عدد السُّكَّان (٨٦ عائلة تقريبًا)، وذلك بهدف إحكام السَّيطرة على الجزيرة[٣].

وسوف تتيح قاعدة ميون الجويَّة للإمارات السَّيطرة على خطوط شحن ناقلات النِّفط والسُّفن التِّجاريَّة عبر

(١) صحيفة الجارديان، ٢٠٢١/٥/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3qv3WN5

(٢) انظر: على متنها معدات عسكرية.. بيانات ملاحية تظهر تحركات سفينة شحن بين الإمارات وموانئ يمنية، الجزيرة نت، ٢٠٢١/٦/١١م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/qfNQX

(٣) انظر: المؤامرات وسيلة أبو ظبي لتحقيق أطماعها في القرن الأفريقي، صحيفة الشَّرق، ٢٠١٨/١/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/oqLry

مضيق باب المندب، وصولًا إلى قناة السُّويس؛ كما ستمنح القاعدة الإمارات منصَّة للانتشار السَّريع للوصول إلى اليمن أو أيِّ دولة مطِّلة على محيطها الجغرافي[١].

يأتي توجُّه الإمارات للسَّيطرة على جزيرة ميون ضمن طموحها لبناء شبكة نفوذ ممتدَّة تجعل مِنها واحدة مِن أهمِّ إمبراطوريَّات الموانئ الحديثة في الشَّرق الأوسط وأكبرها، ما يعزِّز حضورها الاقتصادي في السَّاحة الدُّوليَّة؛ فطموح الإمارات لا يتوقَّف عند السَّيطرة على الموانئ البحريَّة في شبه الجزيرة العربيَّة، بل الاندفاع نحو الموانئ الأخرى في منطقة الشَّرق الأوسط، مثل: ميناء درقة في ليبيا، وميناء جنجن في الجزائر[٢].

كما أنَّ هذه النَّشاطات العسكريَّة الإماراتيَّة مهمَّة مِن النَّاحية الأمنيَّة والإستراتيجيَّة لحلفاء الإمارات (الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وإسرائيل) وبالأخصِّ بعد عمليَّة التَّطبيع بين دولة الإمارات والأخيرة، لذلك فإنَّ

(١) انظر: الموقع العسكري الإسرائيلي (ديبكا)، في: ٢٠٢١/٥/٢٨م.

(٢) النُّفوذ الإماراتي في اليمن: المرتكزات والحصاد، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث، ص١٧؛ وانظر: خلفيَّة الطُّموح الإماراتي للسَّيطرة على جزيرة ميون اليمنيَّة، وفاء العم، الميادين نت، في: ٢٠٢١/٥/٣٠م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.us/VK0Kq

هذه الدُّول تدعم وبشدَّة الوجود الإماراتيَّ في هذه المنطقة[١]. وقد أكَّدت جهات استخباراتيَّة متخصِّصة وجود ضبَّاط إسرائيليِّين في جزيرة ميون، بعد استقدامهم مع قوَّات الإمارات. ورجَّحت أن يكون الضُّبَّاط الإسرائيليُّون موظَّفين في الاستخبارات العسكريَّة (أمان)، وجهاز الأمن العام (الموساد)[٢].

صورة عبر برنامج «جوجل إيرث»
تظهر القاعدة المنشأة في جزيرة ميون مِن قبل القوَّات الإمارات.

(١) النُّفوذ الإماراتي في اليمن: حدوده وأهدافه، مركز رؤيا للدِّراسات والبحوث، فارس العزاوي، ١٦/١٠/٢٠١٧م:
http://ruyaa.cc/Page/10474/#_ftn12

(٢) انظر: موقع استخباراتي يكشف أسرار القاعدة الغامضة في جزيرة ميون اليمنيَّة، موقع «خليج ٢٤»، في: ٢/٦/٢٠٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/QNZYo

ثالثًا: موقف الشَّرعيَّة مِن القاعدة الإماراتيَّة:

أثار تقرير وكالة «الأسوشيتد برس» الأمريكيَّة عن إنشاء قاعدة إماراتيَّة في جزيرة ميون اليمنيَّة ضجَّةً إعلاميَّة كبيرة في الأوساط اليمنيَّة، وحظي بجدل واسع عبر مواقع التَّواصل الاجتماعيِّ والقنوات الفضائيَّة. وتصاعدت حدَّة الانتقادات وخطابات التَّنديد إزاء هذه الأنباء، مشكِّلة موجة مِن السَّخط الشَّعبي والرَّسميِّ اليمنيِّ.

على مستوى السلطة التشريعية؛ وجَّه أعضاء في مجلس النُّوَّاب اليمني استجوابًا لرئيس الحكومة، وحملوها كامل المسئوليَّة عمَّا يجري، واعتبروا ذلك تفريطا في سيادة اليمن وأرضها. وصرَّح عضو مجلس النُّوَّاب، علي عشَّال، قائلا: «كنَّا قد وجَّهنا سؤالًا إلى الحكومة، في ٥ سبتمبر ٢٠٢٠م، بخصوص ما يجري مِن استحداثات عسكريَّة في جزيرة سقطرى، تقوم بها دولة الإمارات، ولم نلق جوابًا، واليوم تطالعنا وكالات الأنباء العالميَّة عن أعمالٍ تجري على قدمٍ وساق لبناء قاعدةٍ عسكريَّة في جزيرة ميون، مِنْ قبل دولة الإمارات، فمتى نصحو من سباتنا العميق». وطالب عضو مجلس النُّوَّاب علي المَعمَري، رئيسَ الحكومة اليمنيَّة معين عبد الملك، بالكشف عن موقف الحكومة

مِن المعلومات الَّتي تشير إلى إنشاء الإمارات قاعدة عسكريَّة في جزيرة ميون، وبتحديد ما إذا كانت الحكومة على علم بما يحدث داخل الجزيرة أو ما إذا أخذت إجراءات حيال ذلك. وقال عضو مجلس الشُّورى، صلاح باتيس: إنَّ الشَّواهد واضحة على سيطرة الإمارات عسكريًّا على بعض القواعد في الجزر اليمنيَّة. وأضاف ـ في لقاء مع الجزيرة: إنَّ على الرِّئاسة اليمنيَّة أن ترسل مسئولين إلى هذه المواقع للوقوف على حقيقة ما يحدث. بدوره اعتبر نائب رئيس مجلس النُّوَّاب عبد العزيز جباري أنَّ: «السُّكوت عمَّا يحدث في جزيرة ميون مِن قبل الإمارات تفريط بسيادة اليمن»، ورأى في تغريدة له أنَّ «مَن فرَّط في سيادة بلده سقطت شرعيَّته». ووفقًا للمادَّة (١٤٠)، مِن لائحة مجلس النُّوَّاب اليمني، فقد طالب رئيس مجلس النُّوَّاب، سلطان البركاني، رئيس الحكومة بالإفادة عن صحَّة المعلومات الَّتي تشير إلى شروع دولة الإمارات في إنشاء قاعدة عسكريَّة في جزيرة ميون، دون علم الدَّولة[١].

(١) انظر: برلمانيان يسائلان الحكومة الشرعية حول شروع الإمارات في بناء=

مِن جهته، صرَّح وزير الخارجيَّة، أحمد عوض بن مبارك، في **٢٧** مايو **٢٠٢١**م، بأنَّه لا يوجد أيُّ اتِّفاق موقَّع بين الحكومة اليمنيَّة وأيِّ دولة أجنبيَّة لبناء قواعد عسكريَّة على الأراضي اليمنيَّة؛ ولا يملك أيُّ طرف يمنيٍّ الحقَّ في التَّنازل عن شبر مِن التُّراب اليمنيِّ لأنَّها قضيَّة سيادة. ونشر سفير اليمن في الأردن علي العمراني تغريدة قال فيها: «جاؤوا لإعادة الشَّرعيَّة إلى صنعاء، لكنهم طردوها مِن عدن، ويدعمون خصوم الشَّرعيَّة مِن الانفصاليِّين كي يهيمنوا على جزيرتي سقطرى وميون وغيرهما»، وتساءل: «في أيِّ عالم نعيش؟ وبأيِّ منطق نفهم كلَّ ذلك؟!»[(١)].

نتيجة هذه المواقف المندِّدة والمطالبة بالتَّوضيح، تعهَّد رئيس الحكومة اليمنيَّة لمجلس النُّوَّاب بالتَّحقُّق مِن وجود عسكريٍّ للقوَّات الإماراتيَّة في الجزيرة[(٢)].

= قاعدة عسكرية في ميون، المهريَّة نت، ٢٠٢١/٥/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://almahriah.net/local/10891

(١) دعوات للحكومة اليمنيَّة لحفظ سيادة جزيرة ميون، الجزيرة نت، ٢٠٢١/٥/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://tinyurl.com/56n8zttw

(٢) انظر: على متنها معدات عسكرية..، الجزيرة نت، مرجع سابق.

في المقابل أشارت صحيفة «الجارديان» البريطانيَّة إلى وجود أنباءٍ غير مؤكَّدة عن تقديم الإمارات طلبًا للرَّئيس اليمني عبدربه منصور هادي، بغية تأجيرها جزيرة ميون لمدَّة عشرين عامًا، وأنَّ الرَّئيس هادي رفض تأجير الجزيرة[١]. وبحسب تقرير وكالة «الأسوشيتد برس» فإنَّ ذلك الرفض كان أحد أسباب التَّوتُّر بين الإمارات والرَّئيس هادي.

(١) صحيفة الجارديان، في: ٢٠٢١/٥/٢٥م، مرجع سابق.

رابعا: الأجندات الإقليميَّة والدُّوليَّة:

تمتلك اليمن تجربة سابقة مماثلة لما جرى في جزيرة ميون، إذ أنَّ دولة إرتيريا قامت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، بالاستيلاء على جزيرة حنيش اليمنيَّة، عبر إنزال قوَّات عسكريَّة مسلَّحة بدعوى ملكيَّتها للجزيرة. وقد ذهب ضحيَّة العدوان الإرتيري على الجزيرة ١٥ قتيلا مِن الجيش اليمني، ودخل البلدان في مواجهات محدودة انتهت بتوجُّه الحكومة اليمنيَّة ـ في حينه ـ إلى التَّحكيم الدُّولي كونها خرجت منهكة مِن حرب صيف ١٩٩٤م، إذ فضَّلت عدم خوض مواجهات عسكريَّة مع إرتيريا لأنَّها لم تكن مؤهَّلة عسكريًّا لخوض معركة بحريَّة معها. وبالفعل تمكَّنت الحكومة مِن استعادة جزرها المحتلَّة بطريق سلميٍّ بعد عدَّة سنوات إذ صدر الحكم بتبعيَّة الجزر لدولة اليمن في أكتوبر ١٩٩٨م.

ومع حالة الصِّراع القائمة اليوم، وضعف سلطة الدَّولة اليمنيَّة، تزداد مطامع الأطراف الإقليميَّة في فرض هيمنتها واستقطاع الجزر والأراضي اليمنيَّة إلى مناطق نفوذها. فقد عادت إرتيريا مجدَّدًا، في يوليو ٢٠٢٠م، إلى محاولة فرض سيطرتها على جزر أرخبيل حنيش مِن خلال مناوشات مسلَّحة وتهديد الصَّيَّادين

اليمنيِّين في المياه الإقليميَّة اليمنيَّة حول الأرخبيل. وقد كشف مصدر دبلوماسي يمني، لصحيفة «القدس العربي»، عن احتماليَّة وقوف دولة الإمارات وراء عمليَّة الدَّفع بإرتيريا لخلق توتُّر عسكريٍّ في مياه البحر ضدَّ قوَّات الحكومة الشَّرعيَّة، في محاولة مِنها لإشغال القوَّات الحكوميَّة بهذه المواجهة العسكريَّة عن المواجهات الدَّائرة بين القوَّات الحكوميَّة و«ميليشيا المجلس الانتقالي المدعومة مِن دولة الإمارات» ـ حسب وصفه ـ في محافظات أبين وشبوة، وأيضا جزيرة سقطرى الَّتي تحاول أبو ظبي السَّيطرة عليها عبر الميليشيا الجنوبيَّة الَّتي أنشأتها خلال السَّنوات الخمس الماضية مِن وجود القوَّات الإماراتيَّة في اليمن[١]. وهناك تحالف قويٌّ بين إرتيريا والإمارات، حيث تستأجر الأخيرة قواعد عسكريَّة في أراضيها المجاورة لليمن لتدريب ميليشيا «المجلس الانتقالي»[٢].

(١) اليمن: بوادر أزمة دبلوماسية وعسكرية مع إريتريا إثر محاولة اقتحام جزيرة حنيش، القدس العربي، في: ٢٠٢٠/٦/٤م، متوفر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.us/ss8LH

(٢) الإمارات تمول تدريب المئات من رجال المقاومة في إريتريا، موقع يمن=

وتُظهر الممارسات الإماراتيَّة في اليمن، والَّتي تتجاوز بها القوانين والأعراف والاتِّفاقات الدُّوليَّة، لتمارس دور قوى محتلَّة لجزر يمنيَّة تتمتَّع بالأهميَّة الإستراتيجيَّة الَّتي تطمح قوى عظمى للوصول إليها، بأنَّها تسعى لتحقيق ما يراد مِنها تحقيقه كدولة وظيفيَّة في المنطقة؛ فالإمارات دولة اتِّحاديَّة مكوَّنة مِن إماراتٍ صغيره، ولا تملك ما يؤهِّلها للقيام بهذه الممارسات دون سند خارجي.

إنَّ الإمارات تعتبر نفسها في سباقٍ إستراتيجيٍّ تتجاوز أهميَّته الحرب في اليمن، لهذا فإنَّ مضيق باب المندب يمثِّل الخطَّ الأحمر لهذه الإستراتيجيَّة؛ من هنا عملت على تعزيز حضورها في السَّواحل الأفريقيَّة المجاورة، كميناء «عَصَب» بإرتيريا، وميناء «بيساسو» بالصُّومال، وفي ميناء جيبوتي وعدن عبر عقود تشغيل، ومؤخَّرًا جزيرة ميون.

وحسب موقع (تاكتيكال ريبورت)[1]، المختصِّ

= مونيتور، في: ٢٠١٥/١١/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/4332

(١) www.tacticalreport.com.

في الشُّئون الدِّفاعيَّة وشئون الشَّرق الأوسط، فإنَّ قادة الإمارات على اتِّصال دائم بوزارة الدِّفاع الأمريكيَّة، «بنتاغون»، لدراسة وتوسيع دور البحريَّة الَّذي تمثَّل بإنشاء قواعد عسكريَّة في كلٍّ مِن اليمن، وإرتيريا، والصُّومال، إضافةً إلى استئجار عدد مِن الموانئ لاستخدامها للتَّصدير والاستيراد(١).

وعليه فوجود الإمارات في جزيرة ميون يحمل أبعادًا إقليميَّةً وعالميَّةً، بسبب موقع الجزيرة الحيوي للملاحة الدُّوليَّة وخطوط التِّجارة العالميَّة؛ لذا ينبغي التَّعامل مع هذه الممارسات الإماراتيَّة كدور وظيفيٍّ يهدد سيادة اليمن ويعرِّض حدوده وأراضيه للاحتلال تحت غطاء إقليمي ولافتات أمنيَّة، ما يوجب التَّعامل معها مِن منطلق الحفاظ على السِّيادة والاستقلال وتحرير الوطن مِن أيِّ وجود عسكريٍّ يكون غطاء لاحتلال أجنبيٍّ يتهدد الأمن القومي اليمني والعربي.

(١) ماذا تعمل الإمارات في اليمن؟، موقع الخبر اليمني، في: ٢٠١٧/٧/٢٦م؛ متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://alkhabaralyemeni.net/2017/07/26/6095/

جزر في مهب الأطماع.. أرخبيل حنيش!

وحدة الدِّراسات والبحوث
مركز المخا للدراسات الإستراتيجيَّة

الموقع والخصائص:

يقع أرخبيل حنيش في الوسط بين سواحل اليمن وسواحل إريتريا تقريبًا؛ بالقرب مِن مضيق باب المندب الرَّابط بين البحر الأحمر وخليج عدن، حيث تلتقي على ضفتيهما قارتا آسيا وأفريقيا، ما يمنحه موقعًا إستراتيجيًّا متميِّزًا. وهو يتكوَّن مِن عدَّة جزر أبرزها جزيرة حنيش الكبرى، وحنيش الصُّغرى، وزُقر؛ بالإضافة إلى جزر صغيرة أخرى هي: جزر القمة، وسيل حنيش، وأبو عيل.

تعدُّ جزيرة زُقر أكبر جُزر الأرخبيل، إذ تبلغ مساحتها نحو ١٨٥كم^{٢}، وهي تبعد عن السَّاحل اليمني ٣٤ كم تقريبًا. أمَّا جزيرة حنيش الكبرى فتبلغ مساحتها نحو ٩٠كم^{٢}، وهي تبعد عن مدينة الحديدة ـ كبرى مدن إقليم تهامة ـ نحو ١٣٠كم، كما تبعد ٦٤,٣كم عن ميناء المخاء التَّابع لمحافظة تعز. ويبلغ أقصى ارتفاع للجزيرة عن سطح البحر ٤٣٠م.

ونظرا لانعدام الغطاء النَّباتي، ومصادر مياه الشُّرب العذبة، فإنَّ هذه الجزر غير ملائمة للعيش بها، وهي غير مأهولة بالسُّكَّان؛ لكن يوجد بها حامية عسكريَّة يمنيَّة محدودة العدد، وربَّما أوى إليها الصَّيَّادون للاستراحة بعد عناء الصَّيد.

الأهميَّة الإستراتيجيَّة:

ظلَّت جزر أرخبيل حنيش محطَّ أطماع الغزاة الأجانب لأهمِّيَّتها الإستراتيجيَّة؛ فالسَّيطرة عليها تمكِّن مِن عمليَّة الإشراف والمراقبة على السُّفن العابرة للمنطقة شرقًا وغربًا، خاصة بعد افتتاح قناة السُّويس الذي أعطى لهذه الجزر قيمة إضافيَّة بربط الغرب، والشَّمال بالشَّرق والجنوب.

وقد قام البرتغاليُّون باحتلال جزيرة حنيش الكبرى عام ١٥١٣م، بعد أن فشلوا في احتلال مينائي عدن والمخاء؛ كما احتلَّ الجزيرة الفرنسيُّون في ١٧٣٨م؛ وتعرَّضت للاحتلال البريطاني في ١٧٩٩م، لكنَّها تخلَّت عنها، ثمَّ عادت وسيطرت عليها عام ١٨٥٧م، بعد أن سيطرت على عدن وما حولها.

أثناء الحرب العالميَّة الأولى لعبت حنيش الكبرى

دورًا مهمًّا في محاصرة الأتراك، خلال الأعوام ١٩١٤م ـ ١٩١٨م، إذ تحوَّلت الجزيرة لقاعدة بحريَّة للقوَّات البريطانيَّة لتمويل سفنها بالفحم والوقود. وبعد استقلال عدن وجنوب اليمن، عام ١٩٦٧م، عادت الجزيرة إلى السِّيادة الوطنيَّة اليمنيَّة، فأصبحت تدار مِن قبل اليمنيِّين مباشرة.

في سبعينيَّات القرن العشرين، سمحت اليمن للثُّوار الإريتريِّين باتِّخاذ جزيرة حنيش الكبرى منطلقًا لعمليَّاتهم ضدَّ الاحتلال الإثيوبي لبلدهم، وتخزين الأسلحة بها، حتَّى تمكَّنوا مِن نيل الاستقلال. كما سمحت اليمن للمصريِّين خلال تحضيرات حرب أكتوبر ١٩٧٣م بالوجود العسكري على الجزيرة.

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٩٥م، هاجمت إريتريا الحامية العسكريَّة اليمنيَّة على جزيرة حنيش واحتلَّتها، مدَّعية تبعيَّة الجزيرة لها، في محاولة لفرض هيمنتها في المنطقة، والإفادة مِن موقع الأرخبيل في إعطاء أرتيريا امتيازًا أكبر؛ لكنَّها غادرتها بعد ثلاث سنوات، عقب عمليَّة تحكيم دوليَّة كسبتها صنعاء لصالحها، وأقرَّت أسمرة بتبعيَّة الجزيرة لليمن، وخرجت مِنها في نوفمبر ١٩٩٨م.

الأطماع الإماراتيَّة في الجزر اليمنيَّة:

في سبتمبر ٢٠١٦م، سيطرت قوَّات تابعة لـ«التَّحالف العربي»، بقيادة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، على جزر أرخبيل حنيش. وكان الوجود الأبرز ميدانيًّا عقب تحرير مدينة عدن، وإخراج مسلَّحي الحوثي مِن بعض الجزر السَّاحليَّة غربي اليمن للقوَّات الإماراتيَّة. فقد كانت الإمارات حريصة كلَّ الحرص على تعزيز وجودها في المدن والموانئ السَّاحليَّة والجزر اليمنيَّة.

مع مرور الوقت، ومِن خلال قيام الإمارات بصنع كيانات مسلَّحة تابعة لها في الميدان سعت للسَّيطرة على الموانئ والجزر اليمنيَّة، وفرض ممارساتها خارج الأطر الدُّستوريَّة والقانونيَّة، وفي مخالفة صريحة لأهداف «التَّحالف العربي» والمواثيق والعهود والاتِّفاقات الدُّوليَّة. ولم تكن جزر أرخبيل حنيش بعيدة عن المطامع الإماراتيَّة، إذ سعت لفرض وجودها في تلك الجزر في وقت مبكِّر، إلَّا أنَّ ممارساتها ووجهت برفض يمنيٍّ، رسميٍّ وشعبيٍّ. هذا الرَّفض دفع الإمارات لإعادة ترتيب أوراقها والقيام بخطط بديلة. فعمدت إلى إنشاء عدَّة قوَّات وتشكيلات عسكريَّة وأمنيَّة يمنيَّة، موالية وتابعة لها، خصوصًا في المحافظات الجنوبيَّة،

وتشكيلات مِن قوَّات النِّظام السَّابق، تحت قيادة العميد طارق محمَّد عبد اللّه صالح، في السَّاحل الغربي؛ حيث أشرفت على اختيار عناصرها، وتدريبها، وتزويدها بالأسلحة والمعدَّات الحربيَّة، وتعيين قياداتها، وتمويلها ماليًّا.

استخدمت الإمارات هذه القوَّات والتَّشكيلات العسكريَّة والأمنيَّة لتعزيز سيطرتها وإحكام نفوذها، لتظلَّ واجهة تحرُّكاتها يمنيَّة، فيما تمارس هي أعمالها في الظِّلِّ. وهذا ما يفسِّر تمرُّد هذه القوَّات على الحكومة الشَّرعيَّة في مدينة عدن والمحافظات الجنوبيَّة، والسَّاحل الغربي، وفي أرخبيل سقطرى، إذ لا تدين هذه القوَّات بالولاء للحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا.

في يونيو **٢٠١٩**م، قرَّرت الإمارات خفض قوَّاتها ضمن ما وصفته بخطَّة «إعادة الانتشار»، ولأسباب «إستراتيجيَّة وتكتيكيَّة»، مبدية التزامها بجهود «التَّحالف العربي» ودعمها للحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا. كان البدء في عمليَّة الخفض بإعلان الإمارات سحب قوَّاتها مِن قاعدة «صرواح»، غربي مأرب، في إشارة واضحة لتحوُّل الاهتمام الإماراتي وتغيُّر الأولويَّات في

أجنداتها، خاصَّة عقب سعيها لبسط هيمنتها على أرخبيل سقطرى في المحيط الهندي.

وفي حين كانت الإمارات تسحب قوَّاتها بالفعل مِن ميادين المواجهة، كانت تتمدَّد وتحافظ على وجودها في الموانئ والسَّواحل والجزر اليمنيَّة. فقد تكرَّر الحديث عن انسحاب القوَّات الإماراتيَّة مِن جزيرة زُقر التَّابعة لمحافظة الحديدة، لكنّ شيئًا مِن ذلك لم يتحقَّق.

ففي ٢٧ يوليو ٢٠١٩م، صرَّح المتحدِّث باسم القوَّات المشتركة في السَّاحل الغربي لليمن، العقيد وضَّاح الدُّبيش، بأنَّ قوَّات خفر السَّواحل اليمنيَّة (تابعة للعميد طارق محمَّد عبد اللّه صالح) تسلَّمت جزيرة زقر؛ مِن القوَّات الإماراتيَّة الَّتي كانت فيها، مضيفًا أنَّ العمليَّة أتت ضمن جهود قيادة القوَّات المشتركة في السَّاحل الغربي، وقوَّات «التَّحالف العربي»، لمكافحة «الإرهاب»، وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة[١]. وقد عمد «التَّحالف العربي» لتدريب وتجهيز أكثر مِن ٦ آلاف جندي، مِن عموم محافظات الجمهوريَّة، لغرض

(١) انظر: خفر السواحل اليمني يتسلم جزيرة زقر من القوات الإماراتية، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٩/٧/٢٧م.

حماية وتأمين السَّواحل اليمنيَّة، ومنع كافة أنواع التَّهريب ومكافحة «الإرهاب»، بحسب الدُّبيش[١]. وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩م، عاد المتحدِّث باسم القوَّات المشتركة ذاته يعلن عن تسلُّم قوَّات خفر السَّواحل اليمنيَّة جزيرة زُقر «رسميًّا»، عقب انسحاب القوَّات الإماراتيَّة مِنها! لكن، وبرغم دعوى تسليم الجزيرة لقائد قوَّات «حرَّاس الجمهوريَّة»، العميد طارق صالح المقرَّب مِن الإمارات، وقائد قوَّات خفر السَّواحل اليمنيَّة، العميد عبد الجبَّار الزَّحزوح، إلَّا أنَّ الوجود الإماراتي في الجزيرة ظلَّ قائما، وبحسب تصريح الدُّبيش فإنَّ هناك ضبَّاطًا وجنودًا إماراتيِّين لا زالوا موجودين، بذريعة تدريب عناصر مِن قوَّات خفر السَّواحل اليمنيَّة[٢].

(١) قيام «التَّحالف العربي» بتدريب وتسليح قوَّات تابعة للعميد طارق صالح بذريعة تشكيل قوَّات «خفر السَّواحل» يأتي في إطار اختراقه لمسئوليَّات ومهام الحكومة اليمنيَّة، ومتجاوزًا لدوره في دعم الحكومة اليمنيَّة للقضاء على الانقلاب واستعادة الشرعيَّة. وقد قامت الإمارات بالدَّور الأكبر في أعمال التَّدريب والتَّسليح لهذه القوَّات، سواء على الأراضي اليمنيَّة، أو الجزر اليمنيَّة، أو في قواعد إماراتيَّة موجودة بالقرب مِن اليمن على الضِّفة الأخرى مِن البحر الأحمر وخليج عدن.

(٢) بعد انسحاب الإمارات.. قوَّات خفر السَّواحل اليمنيَّة تتسلَّم جزيرة زقر، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٩/١٠/٢٩م.

إخراج الجزر اليمنيَّة عن سلطة الشَّرعيَّة:

جاء تسليم جزيرة زقر، وأرخبيل حنيش، بعد حوالي شهر مِن عمليَّة مماثلة قامت بها القوَّات الإماراتيَّة؛ إذ عمدت إلى تسليم جزيرة مِيون، الواقعة في مدخل مضيق باب المندب، لقوَّات العميد طارق صالح ـ كما سبق الإشارة في المحور السَّابق. وفي المقابل فقد ساهمت الإمارات في انقلاب قوَّات «المجلس الانتقالي» على سلطة محافظة أرخبيل سقطرى، وسيطرتها على الجزيرة؛ وبهذا فقد ضمنت ألَّا تكون الجزر اليمنيَّة تحت سلطة الحكومة الشَّرعيَّة بشكل مباشر، وأن تكون بيد قوَّات موالية وتابعة لها.

لقد كان مستغربًا جدًّا، في ظلِّ ما تفرضه معركة استعادة الدَّولة اليمنيَّة مِن توجُّه لسير المعارك باتِّجاه العاصمة اليمنيَّة صنعاء، أن تتوجَّه أنشطة «التَّحالف العربي» العسكريَّة نحو المحافظات المحرَّرة والمناطق النَّائية عن المواجهات العسكريَّة كالمهرة والجزر اليمنيَّة المختلفة تحت ذرائع عدَّة[1]، لتوطين القوَّات العسكريَّة

(١) بحسب قوَّات «التَّحالف» فإنَّ جزيرة زقر كانت تستخدم مركزًا لتهريب الأسلحة للحوثيِّين. انظر: التحالف العربي يسيطر على جزيرة حنيش الكبرى في البحر الأحمر، الموقع بوست، في: ٢٠١٥/١٢/١٠م.

للجانبين: السُّعودي والإماراتي على الأراضي اليمنيَّة. ويزداد الأمر غرابة، حين تتوجَّه دولة الإمارات إلى بناء قواعد عسكريَّة، في جزيرتي ميون وسقطرى، في حين تخلي مأرب ومناطق المواجهات مع مليشيا الحوثي مِن قوَّاتها، ومعدَّاتها، وأسلحتها!

إنَّ إخراج الجزر اليمنيَّة بما فيها أرخبيل حنيش، عن سيطرة الحكومة الشَّرعيَّة لصالح قوَّات لا تعترف بها، يخدم في مؤدَّاه توجُّه إسقاط الدَّولة اليمنيَّة لصالح مليشيَّات وقوَّات متمرِّدة على الدَّولة، وخلق كيانات سياسيَّة مفتَّتة ذات مشاريع فئويَّة وجهويَّة ومناطقيَّة.

وقد حاولت الحكومة اليمنيَّة، المعترف بها دوليًّا، أن تعزِّز نفوذها وتفرض سيطرتها على جزيرة سقطرى إزاء ما وصفته بالوجود «غير المبرَّر»، و«غير المشروع»، وتقدَّمت بطلب إلى مجلس الأمن، في ٣٠ أغسطس ٢٠١٩م، بعقد جلسة خاصَّة لمناقشة ما وصفتها بـ«الاعتداءات» و«التَّدخُّلات» الإماراتيَّة في اليمن، كما طالبت بطرد الإمارات مِن التَّحالف الَّذي تقوده السُّعوديَّة[١].

(١) اليمن.. طلب رسمي لتدويل الأزمة ومظاهرات لطرد الإمارات من التحالف، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٨/٣٠م، متوفر على الرابط التالي: https://cutt.us/QHzPU

غير أنَّ محاولات الحكومة الشَّرعيَّة باءت بالفشل، إذ ظلَّت الإمارات جزءًا مِن «التَّحالف العربي»، وحافظت على وجودها العسكري في إطار عدد محدود مِن القيادات والخبراء العسكريِّين والأمنيِّين، رغم الإعلان عن سحب قوَّاتها مِن اليمن، مع بقاء رعايتها وتمويلها القوَّات والمليشيا المتمرِّدة على الدَّولة. وهي تعمل حاليًّا على تغيير الدِّيموغرافيا ومعالم الأرض في الجزر اليمنيَّة الَّتي توجد فيها، كما تعمل على بناء منشآت خاصَّة، عسكريَّة واستثماريَّة ومدنيَّة، في إطار تعزيز سيطرتها وتوظيف هذه الجزر لأجنداتها وأجندات دول إقليميَّة وأجنبيَّة أخرى.

الأمن القومي اليمني والجزر اليمنيَّة:

سلامة حدود أيِّ دولة هو جزء مِن أمنها القومي، وانتزاع جزر يمنيَّة مِن السِّيادة اليمنيَّة وإخراجها عن سلطة الدَّولة بأي شكل مِن الأشكال هو تهديد لمجالها الحيوي وأمنها القومي. والجزر اليمنيَّة الواقعة في البحر الأحمر، وفي خليج عدن وبحر العرب، وفي المحيط الهندي، هي امتداد للأرض اليمنيَّة والدَّولة اليمنيَّة، بكلِّ ما يستلزمه ذلك مِن معاني. وهي فضلًا عن موقعها الجغرافي المتميِّز، والَّذي يكسبها أهميَّة إستراتيجيَّة على

المستوى الإقليمي والعالمي، تمتلك ثروات طبيعيَّة، وشواطئ نظيفة ومناظر جذَّابة تؤهِّلها في حال استثمارها بشكل جيِّد لأن تكون وجهة سياحيَّة عالميَّة، وهذا بدوره يعود على الدَّولة اليمنيَّة بمكاسب اقتصاديَّة.

كما أنَّ هذه الجزر، في حال بنيت فيها موانئ ومرافئ بحريَّة لتقديم خدمات للسُّفن العابرة، وتزويدها بما تحتاج إليه مِن مؤن ووقود، مع استغلالها كمستودعات تخزين ونقل، وتحويلها لسوق حرَّة تخضع لفرص الاستثمار العالميَّة، ستشهد تنمية ومردودًا ماليًّا كبيرًا. إضافة إلى إمكانيَّة تأجيرها كقواعد عسكريَّة مِن خلال اتِّفاقيَّات ثنائيَّة، تنطلق مِن المصالح المشتركة، والتَّعاون الإقليمي والدُّولي في مواجهة المخاطر، وبالرُّجوع إلى الدُّستور اليمني وإرادة الشَّعب اليمني ممثَّلة في مجلس النُّواب. وهو ما قد يعزِّز حضور اليمن في السِّياسة الدُّوليَّة وقدرتها في بناء التَّحالفات العسكريَّة مع القوى المختلفة.

هذه الفرص جميعًا تذهب أدراج الرِّياح إذا ما فقد اليمنيُّون قدرتهم على الاحتفاظ بالجزر لصالح أجندات قوى عدوانيَّة دخيلة في ظلِّ صراعاتهم البينيَّة.

الخاتمة:

مستقبل نفوذ الإمارات في الجزر اليمنيَّة:

يرتهن مستقبل نفوذ الإمارات في الجزر اليمنيَّة، ومستقبل الأحداث فيها، لموازين القوَّة بين موقف الإمارات، وموقف الحكومة الشَّرعيَّة، ويأتي بعد ذلك فهم محدِّدات مستقبل نفوذ الإمارات فيها، ومساراته.

١ ـ نقاط قوَّة الإمارات:

تمتلك الإمارات نقاط قوَّة تمكِّنها مِن فرض أجنداتها، وتحقيق أهدافها، في الجزر اليمنيَّة، ومِن هذه النِّقاط:

ـ عضويَّتها في «التَّحالف العربي» لدعم الحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا.

ـ سهولة وصول الإمارات إلى الجزر اليمنيَّة، جوًّا وبحرًا، دون قيود.

ـ فاعليَّة تأثير الإمارات في ولاءات ومواقف القوى الفاعلة في اليمن عمومًا، والمحافظات الجنوبيَّة خصوصًا.

ـ وجود جاليَّة سُّقطريَّة فاعلة في الإمارات، يبلغ تعدادها نحو ١٥,٠٠٠ نسمة.

ـ ضمان الاتِّصال الآمن بعد ربط اتِّصالات سقطرى باتِّصالات الإمارات.

٢ ـ نقاط ضعف الحكومة المعترف بها دوليًّا:

تمثِّل نقاط القوَّة الَّتي تتمتَّع بها الإمارات تحدِّيَّات للحكومة المعترف بها دوليًّا، إزاء فرض نفوذها في الجزر اليمنيَّة، فضلًا عن موقفها الضَّعيف مِن مشكلات تمثِّل نقاط ضعف إضافيَّة لها، ومِنها:

ـ غياب القوَّات البحريَّة المجَّهزة بالعتاد والسِّلاح البحري، والَّتي مِن شأنها الدِّفاع عن الجزر والسَّواحل اليمنيَّة، وتأمين طرق الملاحة البحريَّة.

ـ تخاذل مؤسَّسات الدَّولة السِّياديَّة عن الوقوف

إزاء الممارسات الإماراتيَّة تجاه السَّواحل والجزر اليمنيَّة نتيجة اختراقها وإزاحة الوطنيِّين عنها.

ـ شحَّة الموارد المحلِّيَّة، والاعتمادات الماليَّة للميزانيَّة المخصَّصة للجزر اليمنيَّة ومحافظة سقطرى خصوصًا، في الميزانيَّة العامَّة للدَّولة.

ـ عجز السُّلطات المحلِّيَّة للحكومة عن مواجهة الانفلات الأمني، والفوضى، والتَّمرُّدات.

ـ تعقُّد اتِّصال السُّلطات المحلِّيَّة بالمستويات العليا في الدَّولة، وضعف الاستجابة لها.

ـ اضمحلال علاقة الحكومة بالجزر اليمنيَّة وسقطرى خصوصًا، وتلاشي ذلك بمرور الوقت.

ـ حداثة الهيكل الإداري لسقطرى، في إطار وضعها كمحافظة، وقلَّة كوادره المؤهَّلة فيها.

ـ عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه منتسبي مختلف هياكل الدَّولة فيها.

٣ ـ محدِّدات مستقبل النُّفوذ الإماراتي في الجزر اليمنيَّة:

عانت الجزر اليمنيَّة مِن إهمال النِّظام السَّابق لها، إلى حدِّ جعلها خاوية على عروشها مِن أي وجود

بشري وخدمات تساعد على بقاء السُّكَّان الأصليِّين بها، أو استقطاب الآخرين للسُّكنى فيها، وغياب المشاريع الاستثماريَّة، فضلًا عن خلوٍّ كثير مِنها مِن الحاميات العسكريَّة.

نتيجة لذلك تعزَّز الوجود الإماراتي في هذه الجزر، مع ما قامت به التَّشكيلات العسكريَّة، التَّابعة لـ«المجلس الانتقالي» الجنوبي، مِن خدمة لسيطرة الإمارات على هذه الجزر في سقطرى وغيرها. إلَّا أنَّ بقاء الإمارات سيكون محكومًا بجملة مِن المحدِّدات الضَّابطة لسلوكها، وبقيَّة الأطراف المؤثِّرة في المشهد اليمني.

أ ـ مآلات الوضع في المحافظات الجنوبيَّة:

تمثِّل المحافظات الجنوبيَّة والشَّرقيَّة ميدان الصِّراع بين الإمارات ومعها أذرعها العسكريَّة والأمنيَّة مِن جهة، وبين الحكومة المعترف بها دوليًّا مِن جهة أخرى. ويعتمد الوضع المستقبليُّ في الجزر اليمنيَّة، وسقطرى خصوصًا، على المآلات الَّتي سينتهي إليها الوضع في تلك المحافظات، مع الأخذ بالاعتبار تنفيذ الملحق السِّياسيِّ مِن «اتِّفاق الرِّياض» لعام **٢٠١٩**م، دون

الملحق العسكريِّ، وتشكُّل الحكومة وفقًا لهذا الاتِّفاق.

فإذا ما تمكَّنت الإمارات، عبر «المجلس الانتقالي»، مِن فرض سيطرتها على المحافظات الجنوبيَّة، والدَّفع بها نحو الانفصال العملي، فإنَّ الانفصال إذا ما تمَّ سيشجِّع الإمارات أكثر على الاستحواذ الكامل على الأرخبيل، وتحجيم ما تبقَّى مِن مظاهر الحكومة، وتبنِّي تغييرات ديمغرافيَّة، وأمنيَّة، وإداريَّة، تضمن استمرار هيمنتها.

خلافًا لما سبق، فإنَّ الانكسار العسكريَّ ـ الجزئيَّ أو الكلِّيَّ ـ لـ«المجلس الانتقالي»، في أبين ولحج وعدن، سيشجّع القوى المساندة للحكومة المعترف بها دوليًّا، والمناهضة لنفوذ الإمارات، لمقاومة الوجود الإماراتي في أرخبيل سقطرى وبقيَّة الجزر اليمنيَّة، وعودتها إلى الحكومة، سواء مِن خلال عمل عسكريٍّ أو تسوية سياسيَّة.

وقد يدفع عدم سيطرة أحد الطَّرفين على المحافظات الجنوبيَّة، واستمرار حالة التَّنازع بينهما، إلى تغليب مسار ثالث يتَّسم بهيمنة الاضطرابات والفوضى، ودخول الجزر اليمنيَّة وأرخبيل سقطرى في حال مماثل.

ب ـ طبيعة العلاقة بين السُّعوديَّة والإمارات:

ثمَّة تباين كبير في طبيعة العلاقة بين السُّعوديَّة والإمارات، خصوصًا ما يتَّصل بتطوُّرات الحرب في اليمن. فهناك مَن يصف العلاقة بينهما على أنَّها تقوم على التَّفاهم، والتَّكامل، والمناورة المشتركة؛ وهناك مَن يميل إلى أنَّها تقوم على التَّنافس المحكوم بحدود القوَّة السُّعوديَّة، كونها قادرة ـ في الأخير ـ على فرض خياراتها؛ فيما يرى اتِّجاه ثالث أنَّ العلاقة بينهما تتَّسم بالتَّنافس المفتوح مع ضُعفٍ في الموقف السُّعوديِّ، ومناورة ذات فاعليَّة عالية للإمارات.

تمثِّل العلاقة بين السُّعوديَّة والإمارات أحد أهمَّ محدِّدات مستقبل الأوضاع في اليمن عمومًا، والمحافظات الجنوبيَّة والجزر اليمنيَّة خصوصًا. فإذا ما كانت العلاقة تقوم على التَّكامل والتَّفاهم غير المعلن، فإنَّ التَّصوُّر المشترك لهما حول المآلات الَّتي يجب أن تنتهي إليها الحرب في اليمن، أمامه فرصة كبيرة للتَّطبيق، بما فيه التَّصور حول عدد مِن القضايا الرَّئيسة، مثل: وحدة أو تشطير اليمن، ووضع ودور جماعة الحوثي مستقبلا، والنُّفوذ الإماراتيِّ في السَّواحل والجزر.

وإذا ما كانت العلاقة تنافسيَّة فإنَّ مستوى التَّنافس والقدرة على حسم الأمور يحدِّد مسارين آخرين محتملين؛ مسار الفوضى وغلبة نسبيَّة للإمارات وحلفائها، أو مسار تعافي الحكومة المعترف بها دوليًّا، وتعزيز سيطرتها على الأرض اليمنيَّة، بما فيها سقطرى، في ظلِّ التَّفوُّق السُّعوديِّ في الملف اليمني.

ت ـ وضع الحكومة الشَّرعيَّة (الحكومة المعترف بها دوليًّا):

تمثِّل الحكومة الشَّرعيَّة الحامل الرَّئيس للمشروع المناهض لسلوك الإمارات، وسعيها للهيمنة على الأرض والقرار اليمني، خارج الأهداف المعلنة لـ«التَّحالف العربيِّ». وكما سبق الإشارة، فإنَّ الإمارات تنشط في الفراغ الَّذي تركته هذه الحكومة، وعلى تناقض الأطراف الَّتي تندرج تحت مظلَّتها.

وعلى الرَّغم مِن ضعف سلطات الحكومة المعترف بها دوليًّا، فإنَّها لا تزال تقوم بدور في الحدِّ مِن نفوذ الإمارات، وتمتلك جملة مِن الأوراق الَّتي بالإمكان توظيفها في مواجهة النُّفوذ الإماراتي. وبناءً على وضع الحكومة المعترف بها دوليًّا، في المستقبل،

سيتحدَّد الوضع كذلك في الجزر اليمنيَّة. فانزلاق هذه الحكومة إلى وضع أكثر ضعفًا، إنَّما يوسِّع مساحة وجود ونفوذ ودور الإمارات، والعكس صحيح؛ ذلك أنَّ تعافي هذه الحكومة سيكون معوِّقا للدَّور والنفوذ الإماراتيِّ، ومقيِّدًا لهامش تحرُّكها في المحافظات الجنوبيَّة، بما في ذلك الجزر اليمنيَّة.

ث ـ المسارات المحتملة للنُّفوذ الإماراتي:

في ضوء المحدِّدات السَّابقة، وأخذا بالتَّحولات المتوقَّعة، يمكن اشتقاق المسارات التَّالية:

ـ المسار الأوَّل: هيمنة الإمارات:

يتضَّمن هذا المسار استمرار واتِّساع النُّفوذ الإماراتي في الموانئ والسَّواحل والجزر اليمنيَّة، بما فيها أرخبيل سقطرى، على الأقلِّ في المدى المنظور. ويستند هذا المسار على إصرار الإمارات على تنفيذ أجندتها، وتخاذل الموقف السُّعودي، وضعف دور الأطراف الإقليميَّة المنافسة، وعجز الحكومة المعترف بها دوليًّا، وارتهانها لموقف الرِّياض، والفراغ الكبير الَّذي خلَّفه أداء الرَّئيس، عبدربه منصور هادي، والَّذي كانت الإمارات طرفًا رئيسًا في صنعه.

ـ المسار الثَّاني: إدامة الفوضى:

يقوم هذا المسار على عدم تمكُّن طرف بعينه مِن فرض سيطرته على المحافظات الجنوبيَّة، أو الحفاظ على هذه السَّيطرة في ظلِّ الانقسام المجتمعي والعسكري فيها، واستمرار حالة التَّنازع والصِّراع حول الجزر، وصعوبة بناء تسوية سياسيَّة دائمة وقابلة للتَّنفيذ بين «المجلس الانتقالي» الجنوبي، والحكومة المعترف بها دوليًّا. وفي هكذا مسار سوف تهيمن الفوضى والاضطرابات في سقطرى وغيرها مِن الجزر، مع وجود انقسام اجتماعي، وتحشيد واستقطاب الطَّرفين لأنصارهما مِن مناطق البرِّ الرَّئيس للبلاد.

ـ المسار الثَّالث: عودة الجزر إلى الحكومة المعترف بها دوليًّا:

يستند هذا المسار إلى توافر مجموعة مِن العوامل الَّتي تدعم تعزيز سلطة الحكومة، وتساعدها على التَّعافي، وتمكِّنها مِن استعادة زمام التَّحكم والسَّيطرة على المحافظات الجنوبيَّة، والجزر اليمنيَّة عمومًا، ومِن هذه العوامل ما يلي:

ـ ارتفاع مستوى السَّخط والتَّذمُّر الشَّعبي في عدن

وبقية المحافظات الجنوبيَّة، نتيجة لسوء إدارة «المجلس الانتقالي»، وتردِّي الخدمات الأساسيَّة.

ـ الإمكانات العسكريَّة الكبيرة الَّتي تمتلكها الحكومة، والَّتي بوسعها تغيير الوضع العسكري، مع وجود الدَّعم السِّياسيِّ السُّعوديِّ، في حال تحوَّلت علاقة الرِّياض بـ«أبو ظبي» إلى صراع مكشوف.

ـ الوضع غير القانونيِّ للممارسات الإماراتيَّة في الجزر اليمنيَّة، والَّتي يمكن إبطالها مِن قبل الحكومة؛ بشرط الاستعداد لمواجهة الأدوات والوسائل النَّاعمة للإمارات[١].

تلك العوامل وغيرها، قد تتيح للحكومة المعترف بها دوليًّا، تغيير الأوضاع في المحافظات الجنوبيَّة لمصلحتها؛ بحيث يمكِّنها مِن استعادة الجزر اليمنيَّة إلى كنف الدَّولة، وإنهاء كافة مظاهر النُّفوذ الإماراتيّ غير المشروع.

---

(١) ينظر:

Nicolas Dunais, Socotra: Trapped between Environmental Emergency and Geopolitics, lobelog,: 09/10/2019, at: https://bit.ly/2Zvn0zx

النَّتائج:

تعدُّ الجزر اليمنيَّة ذات أهميَّة حيويَّة وإستراتيجيَّة، فهي تمتلك موقعًا جغرافيًّا متميِّزًا ومكانة تاريخيَّة، وحضورًا في أهم المضايق المائيَّة الرَّابطة بين خطوط الملاحة الدُّوليَّة وطرق التِّجارة العالميَّة، وهو ما يعزِّز التَّنافس الإقليمي والدُّولي عليها.

أنَّ سيطرة الإمارات على الجزر اليمنيَّة يأتي خارج مهام «التَّحالف العربي» وأهدافه المعلنة، وفي إطار إستراتيجيَّة تهدف للسَّيطرة على السَّواحل والموانئ والجزر اليمنيَّة عمومًا، وتوظيفها لأجندات خاصَّة لا صلة لها بعودة الشَّرعيَّة وإنهاء الانقلاب.

أن هذه الممارسات مخالفة للقوانين والاتِّفاقات الدُّوليَّة وغير ذات شرعيَّة أو قبول مِن جهة الحكومة الشَّرعيَّة، أو المجتمع اليمني.

هذه الممارسات تنتهك السِّيادة اليمنيَّة وتهدِّد الأمن القومي والإقليمي والدُّولي، وتقود إلى حالة رفض شعبيٍّ وجماهيري واسع.

الدَّور الإماراتي بات خطيرًا على أمن واستقرار ووحدة اليمن، ومصالحه ومقدَّراته، وهو مرتبط وظيفيًّا بأجندات قوى إقليميَّة ودوليَّة شريكة معها في المصالح، ومِن ذلك السُّعوديَّة، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبريطانيا والكيان الإسرائيلي.

التَّوصيات:

ينبغي على الحكومة اليمنيَّة أن تعيد صياغة طبيعة دور «التَّحالف العربي» وفق مبادئ الدُّستور اليمني والقوانين الدُّوليَّة بعيدًا عن أيِّ توظيف خارج الأهداف المعلنة للتَّحالف، والمتمثِّلة في استعادة الشَّرعيَّة، وعودة الحكومة اليمنيَّة.

ينبغي تفعيل الاتِّفاقات الثُّنائيَّة والجَمْعيَّة بين الدُّول المطلَّة على البحر الأحمر وخليج عدن، والَّتي تنصُّ على أنَّ حماية هذه المنطقة مسئوليَّة الدُّول المطلَّة عليها ذاتها.

على مجلس النُّواب اليمني تصعيد القضيَّة بشكل أكبر، وأن يجعل مِن مسألة الجزر اليمنيَّة رأيًّا عامًّا، لا سيَّما في ظلِّ الممارسات الإماراتيَّة عليها، والمنتهكة لسيادة اليمن واستقلاله ووحدة أراضيه، وأن يقوم بدوره الدُّستوري.

على الحكومة اليمنيَّة تمكين أبناء الجزر اليمنيَّة مِن العيش فيها، مِن خلال توفير البنى التَّحتيَّة

والخدمات العامَّة، وفرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز وجود الأجهزة والمؤسَّسات الحكوميَّة.

على النُّخب اليمنيَّة السِّياسيَّة والفكريَّة والثَّقافيَّة والاجتماعيَّة توحيد موقفها مِن قضايا احتلال الوطن، وتحويله إلى قواعد عسكريَّة وساحات نفوذ لدول أجنبيَّة، بعيدًا عن سيادة دولتهم، وأن يعمِّقوا في وعي الشَّعب هذه القضايا الوطنيَّة.

ينبغي إيصال الموقف اليمني الرَّافض لهذه الممارسات إلى كافَّة المنابر العالميَّة، الأمميَّة والدُّوليَّة، ومجلس الأمن والجمعيَّة العموميَّة للأمم المتَّحدة والمحاكم الدُّوليَّة.

المراجع:

● العربيَّة:

الكتب والدِّراسات:

- زاك فيرتين، منافسات البحر الأحمر: الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسات البحر الأحمر الجديدة، مركز بروكنجز، الدوحة، أغسطس ٢٠١٩م.
- ظلال جواد كاظم، الأهمية الإستراتيجية لجزيرة سقطرى ـ اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة الجغرافيا، جامعة الكوفة، عام ٢٠١٢م.
- علي الذهب، التداعيات العسكرية والإستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، في: ٢٠٢٠/٠٧/٢٩م.
- عيسى السيد عيسى دسوقي، التحليل الجيوبوليتيكي لموقع جزيرة سقطرى اليمنيَّة.. دراسة في تحليل دلائل القوَّة، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد السابع عشر، يناير ٢٠٢١م.

- فارس العزاوي، النُّفوذ الإماراتي في اليمن: حدوده وأهدافه، مركز رؤيا للدِّراسات والبحوث، ١٦/١٠/٢٠١٧م.
- مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث، النُّفوذ الإماراتي في اليمن: المرتكزات والحصاد.
- مركز الجزيرة للدراسات، إعلان الإدارة الذَّاتية.. القضم المتدرج للسلطة في جنوب اليمن، تقدير موقف، الدوحة، ٧/٥/٢٠٢٠م.
- وكالة الأنباء اليمنيَّة، يوميَّات الجمهوريَّة اليمنيَّة، ٢٢ مايو ١٩٩٠م - ٢٢ مايو ١٩٩١م، (الكتاب/٩)، إعداد إدارة البحوث والوثائق.

الصُّحف:

- جريدة العرب.
- صحيفة القبس.
- صحيفة الجارديان.
- صحيفة الشَّرق.
- صحيفة القدس العربي.

القنوات:

- الجزيرة.
- الحرة.
- روسيا اليوم.
- عدن الفضائية.

- عدن المستقلة.
- يمن شباب.

المواقع الإلكترونيَّة:

- الجزيرة نت.
- الخبر اليمني.
- العربي الجديد.
- العين الإخبارية.
- المركز الوطني للإحصاء رئاسة الجمهورية اليمنية.
- المصدر أونلاين.
- المهريَّة نت.
- الموقع بوست.
- الميادين نت.
- أندبندنت عربية.
- خليج ٢٤.
- سقطرى بوست.
- عربي ٢١.
- مركز التراث العالمي.
- مقاتل من الصحراء.
- وكالة الأسوشيتد برس.
- وكالة الأناضول.
- يمن مونيتور.

● **الأجنبيَّة:**

- Ardemagni, Eleonora, Vying for Paradise?, What Socotra Means for the UAE and Saudi Arabia, 11/6/2018.
- Israel's shadow war with Iran, The Guardian, 10 August 2021.
- Nicolas Dunais, Socotra: Trapped between Environmental Emergency and Geopolitics. 9 October 2019.
- UAE and Israel to establish spy base in Yemen Island, Middle East, September 28, 2020, accesses: 6 January 2021.
- UAE and Israel to establish spy base in Yemen Island, the nation press, 29/08/2020.

مواقع باللُّغة الأجنبيَّة:

- «DEBKA» موقع عسكري إسرائيلي.
- «INSIGHT» التُّركي.
- «TACTICALREPORT» موقع استخباراتي أمريكي.

الأجندة الإماراتية
تجاه الجزر اليمنية

هذا الكتاب:

كانت عمليَّة "عاصفة الحزم"، الَّتي انطلقت في 25 مارس 2015م، ذريعة للوجود العسكري الإماراتي في مدينة عدن، والمحافظات الجنوبيَّة، كقوَّة مساندة للجيش الوطني. غير أنَّ هذا الوجود المفترض توجُّهه نحو تحرير المحافظات الشَّماليَّة والعاصمة صنعاء مِن قوى الانقلاب بات يتمدَّد في الجغرافيا اليمنيَّة بعيدًا عن أرض المعركة، وخارج دائرة الصِّراع. وأصبحت الموانئ والسَّواحل اليمنيَّة هدفًا واضحًا للوجود العسكري الإماراتي، والَّذي وصل تمدُّده إلى الجزر اليمنيَّة المختلفة. والخطير في الأمر تغيير الإمارات لحقائق الواقع على الأرض في المناطق الجنوبيَّة والجزر اليمنيَّة، لفرض أجندات بالتَّحالف مع قوى دوليَّة، مِن خلال التَّقاطع معها في خطوط المصالح والأمن والتَّحالفات السِّياسيَّة.

هذا الكتاب يتناول قضيَّة الجزر اليمنيَّة الَّتي أصبحت جزءًا مِن الملفِّ اليمني الشَّائك، حيث يجري تغيير معالم الأرض وملامح الديموغرافيا السُّكَّانيَّة وموازين القوى الحزبيَّة اليمنيَّة، لصالح الإمارات والحلفاء الَّذين يقفون وراء قيامها بهذه الأدوار الَّتي ما كان لها أن تقوم بها لولا حصولها على ضوء أخضر، إقليميًّا ودوليًّا.

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER